مؤسسة عبد الهادي بوطالب
FONDATION ABDELHADI BOUTALEB

قراءة في مذكرات
الأستاذ عبد الهادي بوطالب
(ندوة فكرية)

بمشاركة الأساتذة

مجيد بوطالب
محمد معروف الدفالي
لطفي بوشنتوف
الصديق معنينو
عثمان المنصوري
عبد العزيز بن عثمان التويجري
عز العرب لحكيم بناني
موراد موهوب

مؤسسة عبد الهادي بوطالب
FONDATION ABDELHADI BOUTALEB

صورة للمشاركين في الندوة أثناء قراءة الفاتحة ترحما
على الأستاذ عبد الهادي بوطالب

مؤسسة عبد الهادي بوطالب للثقافة و العلم و التنوير الفكري
33. شارع حسن الصغير الدار البيضاء ـ المغرب
الهاتف : 05 22 45 04 70
الفاكس : 05 22 45 04 77
البريد الإلكتروني : fondation.boutaleb@gmail.com
الموقع : www.fondationabdelhadiboutaleb.ma

محتويات الكتاب

- ورقة تقديمية للندوة الفكرية حول مذكرات الأستاذ عبد الهادي بوطالب

- كلمة افتتاح الندوة الفكرية

ذ. مجيد بوطالب

- إيكس ليبان بين عبد الهادي بوطالب والمهدي بنبركة :
اختلاف الأسئلة وتشابه في بعض الخلاصات

ذ. محمد معروف الدفالي

- الثقافي والسياسي في سيرة عبد الهادي بوطالب :
المؤرخ-الشاهد

ذ. لطفي بوشنتوف

- إشكالية وثيقة المطالبة بالاستقلال في مذكرات
الأستاذ عبد الهادي بوطالب

ذ. الصديق معنينو

- عبد الهادي بوطالب والعمل الإسلامي المشترك

ذ. عبد العزيز بن عثمان التويجري

- السياسة والأخلاق من خلال مذكرات الأستاذ عبد الهادي بوطالب

ذ. عز العرب لحكيم بناني

ورقــة تقـديـمـيـة

بمناسبة حلول الذكرى العاشرة لوفاته، تنظم مؤسسة عبد الهادي بوطالب للثقافة والعلم والتنوير الفكري، يوم السبت 14 دجنبر 2019، بقاعة المحاضرات بمؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود بالدارالبيضاء، ندوة فكرية تحت عنوان: "قراءة في مذكرات الأستاذ عبد الهادي بوطالب". وتتوزع مذكرات الراحل، على عدد من المؤلفات، أهمها كتاب "نصف قرن في السياسة"، وكتاب "هذه قصتي" وكتاب "ذكريات، شهادات ووجوه"، كما تتوزع على عدد من اللقاءات التلفزيونية، أهمها برنامج، "شاهد على العصر" الذي تبثه قناة الجزيرة، وبرنامج "لكل الناس" الذي كانت تبثه القناة الثانية 2M. وبقدر ما تتوزع هذه المذكرات، على هذه المؤلفات والبرامج التلفزية، فإنها تتوزع بالمقابل على عدد من الواجهات أو المسارات : أولها، المسار الحياتي للأستاذ عبد الهادي بوطالب والذي يستعرض فيه سيرته الذاتية منذ الطفولة مرورا بدراسته وتخرجه من جامعة القرويين عالما علامة، وتدريسه بهذه الجامعة وبالمعهد الملكي أو المدرسة المولوية بالرباط حيث يدرس ولي العهد آنذاك الأمير مولاي الحسن. إنه يتحدث في هذا المسار عن تكوينه المتعدد الأبعاد، الديني والعصري والوطني الذي صنع منه شخصية متفردة ومتميزة، وازنت بين الأصيل والحديث، وجعلت منه عالما متنورا ووطنيا غيورا وسياسيا محنكا. ثانيا، المسار الوطني والسياسي، وهو مسار يتحدث فيه الراحل عن انخراطه المبكر في الحركة الوطنية ومساهمته العملية في إنشاء الحركة القومية التي تحولت إلى حزب الشورى والاستقلال، حيث ساهم الفقيد في النضال ضد الحماية الاستعمارية، فاعلا في التحولات السياسية التي شهدها مغرب الاستقلال عبر التقلب في عدد من المسؤوليات الرسمية، سفيرا ووزيرا ومستشارا ملكيا، إذ خلف عددا من البصمات وهو يتقلد هذه المسؤوليات المتعددة والمتنوعة. لقد ارتبط اسم الأستاذ عبد الهادي بوطالب بعدد من الأحداث والوقائع في تاريخ المغرب المعاصر، حيث كانت تتميز مواقفه بالجرأة والشجاعة ما جر عليه في بعض الأحيان أو الفترات عددا من الخصومات بحكم ما يرتبط بممارسة الحكم من دسائس ومناورات. وهو بهذا يقدم نموذجا متميزا لعلاقة المثقف بالسلطة، حيث لا يتنازل عن مبادئه، بل يعمل بمبدأ، "قل كلمتك وامش" الكلمة التي قد تبعده عن السلطة لا تلك التي قد تجعله قريبا منها.

أما المسار الثالث لهذه المذكرات، فهو المسارالثقافي، الذي يتطرق فيه الكاتب إلى تاريخ المغرب والأمة العربية والإسلامية في مواجهتها لكل الأطماع والمناورات الاستعمارية، يتحدث عن الإصلاح والسلفية وعن نشأة الحركة الوطنية وتطورها وبوادر الخلاف في كتلة العمل الوطني وظهور الأحزاب السياسية ونشأة الصحافة الوطنية في المغرب والبوادر الأولى للمطالبة بالاستقلال مرورا برحلة المغفور له محمد الخامس إلى طنجة وما تلا ذلك من تطورات، وصولا إلى استقلال المغرب. كما يتحدث عن رحلته إلى المشرق العربي في بداية الخمسينات، وزياته لبيت محمد بن عبد الكريم الخطابي في القاهرة وتدوينه للمقابلة التي أجراها معه. كما يتحدث في هذا المسار عن العديد من الشخصيات السياسية والفكرية التي عايشها أو عاشرها عن قرب لقد دون الأستاذ عبد الهادي بوطالب تجربته السياسية، حيث تتداخل تجربته مع التحولات التاريخية للمغرب الحديث، وهو بهذا -التدوين يخوض مغامرة نأى كثير من الساسة عن خوضها، لقد انصرف، الأستاذ عبد الهادي بوطالب، إلى الكتابة بعد أن غادر مكتبه بالديوان الملكي، وفي هذا الصدد يقول "انصرفت منذ سنة 1996 وإلى اليوم إلى النشاط الفكري الذي يستغرق وقتي، وأجدني في هذا المجال في طينتي ملامسا جلدي -كما يقال- لقد أصدرت في هذه الفترة (ثمان سنوات)، عشرة كتب، وشاركت في عشرات الندوات الثقافية داخل المغرب وخارجه وأكتب مقالات أسبوعية في عدد من الصحف العربية خارج المغرب وداخله. ومن بين هذه الكتب، ما تمت الإشارة إليه ويتعلق بمذكراته، التي يقول عنها في تقديمه لكتاب "ذكريات، شهادات ووجوه" (وإذا كانت الأحداث التي سأعرضها فيه تبدو في شكل نسيج اتصلت خيوطه بحياتي فالكتاب ليس بمذكرات بقدر ما هو رحلة عبر أحداث امتدت طيلة ما ينيف على نصف قرن من حياتي سأستعرضها وأسلط الأضواء عليها. لن أصدر في عرضها عن وثائق ومحفوظات، ولن أحيل في شأنها على مراجع. إن هذا الكتاب إذن في آن واحد ذكريات وشهادات، وآراء وتأملات.

ستأتي هذه المسيرة في سياق تسلسلها الزمني بدءا من العشرينات وعبر الثمانينات في شكل أحاديث متنوعة الموضوعات، مختلفة الأغراض، كل ما يوحد بينها أن أحداثها واكبت جزءا من عمري. فيها ما عشت وقائعه، ومنها ما ساهمت في صنعه باقتناع وحماس، وبعضها الآخر تأثرت فيه راضيا أو تحملته على كره، ومن بينها ما انتهى حديثه إلى سمعي وعلمي. مضيفا "ذلك أني منذ أن تحللت من العمل السياسي النشيط أو ما يعبر عنه بالسياسة السياسية لم أعد مقيدا في تصوراتي وتقييماتي بالصداقات الحزبية، ولا متأثرا بالخصومات السياسية، فقد دخل كل ذلك بالنسبة لي في طي التاريخ. وأراني أحس أن روح المواطنة تتقمصني بلا حدود ولا قيود. فبهذه الروح أصبحت أفكر، وعنها أصدر في مواقفي وأعمالي. إن حياتي طافحة بما ساهمت في إنجازه من أعمال، ونضالي السياسي الطويل عرف تتويجه لحسن حظي وأنا في عنفوان العمر، إذ قدر لي أن أرقى شابا فكهلا إلى أسمى درجات المسؤولية، وأتسنم ذروة المناصب السامية. فلم إذن التعصب وإنكار الحق؟ وماذا يمكن أن أستفيد أكثر بالتجائي لذرائع وصولية ممقوتة لا تقدم شيئا فيما بقي من حياتي ولا تؤخر؟ أجدني خلقيا بتوخي الحقيقة والتزام الصدق فيما أكتب، لا خدمة للحقيقة والصدق فقط، ولكن أيضا إرضاء لأنانيتي، إذ ذلك وحده هو الذي ييسر لي الاحتفاظ برصيدي عند من يقدرون وزن الحقيقة ويلتزمون بالصدق ولو أنهم قل في مجتمعنا. إن الحقيقة قد تضطهد، ولكنها لابد أن تنتصر لأن حبل الكذب قصير مهما امتد. هكذا يتحدث الأستاذ عبد الهادي بوطالب عن مذكراته التي ستكون موضوع قراءة بمناسبة الذكرى العاشرة لوفاته من طرف عدد من الأساتذة والباحثين، قراءة يمكن أن تسعفنا اليوم لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل، لأنه بالعودة أحيانا إلى التاريخ، بمساءلته واستنطاقه، يمكن أن نتلمس بعض الأجوبة التي نحتاج إليها في مغرب اليوم.

مؤسسة عبد الهادي بوطالب

مؤسسة عبد الهادي بوطالب
FONDATION ABDELHADI BOUTALEB

الجلسة العامة للندوة

صورة للحاضرين في الندوة، يتقدمهم والي جهة الدارالبيضاء- سطات والسيدة رئيسة جامعة الحسن الثاني وعدد من الشخصيات الوازنة

كلمة افتتاح الندوة الفكرية

ذ. مجيد بوطالب

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

- السيد والي جهة الدارالبيضاء-سطات
- السيدة ممثلة سفارة فلسطين
- السيدة رئيسة جامعة الحسن الثاني
- السيد ممثل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير
- السيد ممثل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "إيسيسكو"
- السادة القضاة والإعلاميين والأساتذة الباحثين
- أيها السادة، أيتها السيدات
- أيها الحضور الكريم

يسعدني اليوم، أن أفتتح هذه الندوة الفكرية، التي يشارك فيها عدد من الأساتذة والباحثين الذين نوجه لهم التحية والتقدير على مشاركتهم ومساهمتهم في هذا الملتقى الفكري، الذي تنظمه مؤسستنا بمناسبة الذكرى العاشرة لوفاة والدنا الأستاذ عبد الهادي بوطالب رحمه الله. كما نوجه التحية إلى كل الحاضرين، والذين تحملوا مشاق السفر لمشاركتنا في هذه الندوة.

لقد اخترنا في هذا الملتقى، أن نتناول بالقراءة مذكرات الأستاذ عبد الهادي بوطالب، وهي مذكرات غنية بمساراتها المتعددة، من المسار الحياتي للراحل، إلى مساره الوطني والسياسي، إلى المسار الذي عاشته الحركة الوطنية، بدءا بكتلة العمل الوطني ومرورا بما عرفته من انقسامات، وانتهاء بما شهده تاريخ المغرب الحديث من تفاعلات، من الحماية الاستعمارية إلى عهد الاستقلال، وهي تفاعلات كان فيها للأستاذ عبد الهادي بوطالب، حضور متميز في عدد من محطاتها ومراحلها السياسية.

سيداتي، سادتي

إن اختيارنا لهذا الموضوع، هو اختيار لإبراز هذا الغنى وهذا التنوع، حيث تمثل هذه المذكرات وثائق تاريخية يمكن للباحثين والإعلاميين الرجوع إليها للاستئناس بها في كتاباتهم وأبحاثهم إذ أن جوانب من هذه المذكرات كثيرا ما نصادفها على صفحات الجرائد مما يدل على أهميتها وعلى أن كاتبها مازال حاضرا بيننا، رغم غيابه عنا إلى دار البقاء منذ عشر سنوات. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة، إلى أن جلالة الملك محمد السادس نصره الله قد وضع رهن إشارة الباحثين والطلبة، فضاء يحمل اسم فضاء بوطالب، في المكتبة الوسائطية بمسجد الحسن الثاني، وهذا بقدر ما يؤكد على اهتمام جلالته بالبحث العلمي، بقدر ما هو تكريم للراحل الأستاذ عبد الهادي بوطالب وهذا فخر تعتز به العائلة والمؤسسة.

إن هذه المذكرات التي، تتوزع على عدد من المؤلفات، من بينها ذكريات..شهادات ووجوه، وهو مؤلف من 1000 صفحة، ونصف قرن في السياسة، وهذه قصتي، وتتوزع أيضا على عدد من المقابلات التلفزيونية من بينها، برنامج قناة الجزيرة القطرية الشهير "شاهد على العصر"، وبرنامج "لكل الناس" الذي كانت تبثه القناة المغربية الثانية. إن هذه المذكرات، كما هو الحال بالنسبة لغيرها، يمكن للنخبة السياسية، العودة إليها، لاستخلاص العبر والدروس، حتى تأخذ منها الإيجابيات، وحتى لا تسقط أو تكرر نفس الأخطاء التي عاشتها الحركة الوطنية أو نخبة الاستقلال. نعم، سيتناول السادة المحاضرون، كل من زاويته، جوانب من هذه المذكرات، التي نريدها أن تنور الرأي العام بحلقات من تاريخه وشخصياته، التي بصمت المغرب الحديث.

لهذا سأترك المجال للمحاضرين الذين أجدد لهم وللحاضرين والحاضرات كل الشكر والتقدير على وجودهم معنا لتخليد الذكرى العاشرة لوفاة الأستاذ عبد الهادي بوطالب رحمه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مؤسسة عبد الهادي بوطالب
FONDATION ABDELHADI BOUTALEB

الجلسة الأولى للندوة من اليمين إلى اليسار
ذ. مجيد بوطالب ، ذ. لطفي بوشنتوف
ذ. محمد معروف الدفالي،ذ. الصديق معنينو
تقديم: ذ. عثمان المنصوري

إيكس ليبان بين عبد الهادي بوطالب والمهدي بنبركة : اختلاف الأسئلة وتشابه في بعض الخلاصات

ذ. محمد معروف الدفالي

يدور الحديث في هذه المساهمة حول قراءة مناضلين وطنيين، لما جرى في جلسات استماع " إيكس لي بان " (غشت 1955) ، التي دشنت مسار إنهاء العمل بمعاهدة الحماية ، واسترجاع المغرب لاستقلاله . وقد تبدو هذه المقارنة غريبة ، في رأي البعض ، اعتمادا على أن آخر صورة علقت بذهن المغاربة وغيرهم ، حول عبد الهادي بوطالب ، هي صورة " مستشار الملك " ، وأن آخر صورة علقت بالذهن نفسه ، حول المهدي بن بركة ، هي صورة " رجل الثورة والتغيير " ، صورتان متناقضتان ، توحيان بأن أي مقارنة بين الرجلين ، وجب أن تنحو نحو البحث بعيدا عن مواطن التماثل أو التقارب ، وقريبا من مواطن اختلاف المواقع وتناقض الطموحات ، بما تركز عليه ، هذه الأخيرة ، من تخالف وتباين ومن تغاير وتقابل . ورغم أننا لا نستبعد إمكانية المقارنة في هذا الباب ، استنادا إلى عدد من المحطات في حياة الرجلين ، الوطنية والسياسية ، فإننا نقترح قراءة أخرى ، تعتمد كون صبغة الاختلاف بينهما ، اقتصرت ، في الغالب الأعم على الظاهر ، أي على التكتيك ، وطالما التقت حول الأهداف وحول الخلاصات والنتائج ، وهو ما اخترنا الإطلالة عليه ، عبر قراءة كل منهما ، لمحطة " إيكس لي بان " ، التي لا تشكل المثال الوحيد في هذا الباب ، كما توضح ذلك ، العديد من المواقف ومن نقط الالتقاء في مسارهما ، والتي يمكن أن تلقي بعض الضوء على وجودهما معا ضمن قيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، سنة 1959 ، ذلك اللقاء الذي يمكن قراءته بعيدا عن كل صدفة واضحة ، قريبا من قناعات مشتركة كامنة ، تأجل طفوها إلى حين نضج الشروط .

لقد أصبح المهدي بن بركة ، في لحظة من لحظات مساره السياسي ، مؤمنا بضرورة الثورة من أجل الإصلاح ، وكان عبد الهادي بوطالب مؤمنا بالإصلاح طريقا للتغيير ، فكان التقاؤهما ، سنة 1959 ، مبشرا بطريق ثالث يجمع بين ليبرالية بوطالب واشتراكية المهدي ، غير أن الأمر تعرض لعملية إجهاض مبكرة ، وفي مرحلة العلقة أي قبل أن يتحول إلى جنين . في علاقة الملك الحسن الثاني بالمهدي بن بركة ، يتحدث عدد من الشهود ومن الباحثين ، على مظهر التكامل السياسي الذي كان بين الرجلين ، ويتأسف آخرون عن مآل تلك العلاقة وما خسرته الدولة المغربية جراء ذلك المآل . وفي علاقة المهدي بن بركة بعبد الهادي بوطالب ، يلمح البعض إلى دور تلك العلاقة في استقطاب أطر شورية مهمة ، ومشاركتها في عملية تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، ويتأسف بعض آخر حول ما لقيه عبد الهادي بوطالب ، من عنت قيادات من الاتحاد ، انتمت إلى الحزب الذي خرجت منه فكرة تأسيس الحزب الجديد ، أي حزب الاستقلال ، خوفا من منافسة بوطالب لها ، وخوفا من قوة قربه من المهدي بن بركة ، فكان أن وصل الضغط والعنت مدى ، جعل بوطالب ينسحب من الحزب ، ويترك فراغا لدى المهدي ، الذي كان يعول عليه كثيرا ، كما تردد ذلك في عدد من المناسبات . فهل يمكن مقارنة خسارة المهدي بن بركة لعبد الهادي بوطالب ، بخسارة الملك الحسن الثاني للمهدي بن بركة ، وهل يمكن أن نقرأ في تقريب الحسن الثاني لعبد الهادي بوطالب منه ، لدرجة وصوله منصب المستشار ، تعويضا ، بهذا الشكل أو ذاك ، عن خسارته للمهدي بن بركة ؟ لن يكون هذا هو موضوعنا ، ولكن المقارنة بين الرجلين ، من خلال موضوع إيكس لي بان ، قد تفتح شهية مقارنات أكثر عمقا ، تساعد على بلورة مشاريع أبحاث حول النخبة الوطنية المغربية ، وحول قراءتها للمرحلة الانتقالية ، من دولة الحماية ، إلى دولة الاستقلال .

بين عبد الهادي بوطالب والمهدي بن بركة

عاشت الحركة الوطنية صراعا قويا بين مشاربها وفصائلها ، اندلع منذ سنوات التأسيس الاولى ، وكان أشرس تلك الصراعات بين من كانوا أنصارا لعلال الفاسي ، وبين من كانوا أنصارا لمحمد بن الحسن الوزاني ، الحزب الوطني لتحقيق المطالب ، والحركة القومية ، قبل نهاية الحرب العالمية الثانية ، ثم حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال ، بعد تلك الحرب . من يبحث في تاريخ هذا الصراع ، يجد أن إمكانية التخفيف من غلوائه ، وحصره فى حدود المنافسة السياسية ، كانت جد ممكنة ، لغياب اختلافات جذرية بين التنظيمين ،

ولغلبة المشترك على الدافع نحو التباعد ، إيديولوجيا وتركيبة أنصار . وفي هذا الباب ، ومادام حديثنا منصبا على عبد الهادي بوطالب ، فلابد من الإشارة إلى أنه ، وبعد حصوله على شهادة العالمية ، وبعد أن حق له تقديم دروس بالقرويين ، تمثل في تجربته تلك ، شخصية علال الفاسي ، حيث درس في المكان نفسه ، الذي كان يدرس به علال الفاسي ، قبل نفيه ، ودرس نفس الكتاب الذي كان يدرسه ، كما جلب عليه سخط العالم عبد الحي الكتاني وسخط سلطات الحماية ، مثلما حصل لسابقه . ومن يطلع على ما كتبه حول الحركة الوطنية ، من خلال سيرته ، ودفاعه عن حزب الشورى والاستقلال ، لا بد أن يستحضر عبد الكريم غلاب وما كتب حول حزب الاستقلال ، في كتابه عن الحركة الوطنية . وفي الحقيقة فالعديد من إمكانيات الحفر في استلهامات عبد الهادي بوطالب لشخصية علال الفاسي ، جد متوفرة وواضحة ، كما أن المقارنة بينه وبين عبد الكريم غلاب واردة ، في عدد من الجوانب .

وبخصوص بعض تقاطعات مساره مع مسار المهدي بن بركة ، نشير إلى انتمائهما المشترك للجيل الثاني من الحركة الوطنية ، جيل فترة الحرب العالمية الثانية ، وما بعدها ، وإلى أنهما ، معا ، من مواليد المدن العواصم ، بما يحمله الميلاد والنشأة من دلالات ، في فترة الحماية ، من ضمنها فتح العيون على العمل الوطني الذي كانت انطلاقته من هذه المدن . فقد ولد عبد الهادي بوطالب ، بمدينة فاس ، ونشأ نشأته الأولى بها ، كما ولد المهدي بن بركة بمدينة الرباط ، وتلقى توجهاته الأولى بين دروبها . وفيما يخص الدراسة ، تخرج الأول من المدارس الحرة التابعة للحركة الوطنية ، ثم من جامعة القرويين ، وتخرج الثاني من مدارس الحماية التي كانت تحمل اسم المدارس الفرنسية الإسلامية ، ثم التحق بالمدارس الفرنسية لتهيئ الباكالوريا ، قبل أن يكمل دراسته الجامعية بجامعة الجزائر . وفي مسارهما التكويني ، تنبه الأول إلى محدودية التعليم التقليدي ، ففكر في النهل من الثقافة العصرية ، وفي سياق ذلك تعلم اللغة الفرنسية ، وعرف الثاني أن الرياضيات وحدها غير كافية للفعل في الحياة التي يعيشها المغرب والمغاربة تحت الاستعمار ، فعكف على تثيف نفسه تثقيفا ذاتيا ، انفتح عبره على اللغة العربية وعلى عدد من علوم الفكر .

ـ ا عبد لهادي بوطالب ، هذه قصتي ، قضايا وخبايا وأسرار عن المغرب وأحداثه ورجاله على مدى ستين عاما ، حوار وإعداد المختارعماري ، الدار البيضاء ، منشورات الأحداث المغربية ، سلسلة كتاب الشهر ، العدد 15 ، 2005 ، ص 12 ـ 14 .

وبمتابعة ظروف النشأة الأولى ، يلاحظ المتتبع التحاق بوطالب والمهدي بالعمل الوطني منذ سن مبكرة ، حيث التحق الأول بخلايا كتلة العمل الوطني بفاس في سن التاسعة من عمره ، وتتلمذ ، وطنيا ، على يد عدد من الرموز ، منهم محمد بن عبد الله ، والهاشمي الفيلالي ، وإبراهيم الوزاني . وتحت تأثير توجهات ، هذا الأخير ، أصبح بعد انشقاق ، تلك الكتلة ، عضوا بتنظيم " الحركة القومية " التي أسسها محمد بن الحسن الوزاني والمقتنعين بأفكاره وتصوراته . وشبيها بهذا المسار ، اعتنق المهدي بن بركة الوطنية ، كذلك ، في سن الطفولة ، بتأثير من أحد مدرسيه " التهامي الإسماعيلي " ، ثم عمق وعيه الوطني على يد محمد اليزيدي ، وانتمى لكتلة العمل الوطني في سن الخامسة عشرة ، ليلتحق إثر انشقاق الكتلة سنة 1937 ، بـ " الحزب الوطني لتحقيق المطالب " ، الذي ضم أنصار علال الفاسي . وفي سياق نشاطه السياسي والجمعوي ، ترأس " جمعية تلاميذ ثانوية مولاي يوسف " بالرباط .

وكان أول لقاء بين الرجلين ، بالمعهد المولوي ، بالقصر الملكي ، حيث درسا الأمراء ، ومنهم الأمير الحسن ، الذي سيصبح الملك الحسن الثاني ، فيما بعد ، علوم اللغة والشريعة ، ومادة الرياضيات . وهي الفرصة التي تقربا خلالها من الأمير ، وأصبح كل واحد منهما من أقرب الأصدقاء إليه .

وبتزامن مع هذه المرحلة ، لعب كل من المهدي بن بركة وعبد الهادي بوطالب ، دورا مهما في حركة المطالبة بالاستقلال ، حيث كان المهدي الذي ساهم بفعالية في تأسيس حزب الاستقلال ، وراء التعبئة من أجل عريضة 11 يناير 1944 ، ووراء استقطاب جمعيات قدماء تلاميذ الثانويات الفرنسية الإسلامية ، التي شكلت فصيلا أساسيا في تأسيس حزب الاستقلال وفي تحضير وتقديم العريضة المذكورة . ويظهر أن العلاقة بين عبد الهادي بوطالب وبين المهدي بن بركة ، كانت وراء موافقة المهدي على توقيع عبد الهادي بوطالب وبعض صحبه بالرباط على عريضة 11 يناير باسمهم الشخصي ، رغم عدم توصل حزب الاستقلال مع أنصار الوزاني الذي كان بالمنفى ، إلى توافق حول الأمر ، لولا التلكؤ الذي لجأ إليه أحمد بلافريج الذي يظهر أنه لم يوافق على ذلك .

وإذا عرفنا بأن عريضة 11 يناير ، كانت عريضة باسم حزب الاستقلال ، فقد يكون بإمكاننا أن نتساءل حول أن يكون المهدي بن بركة بتلك الموافقة ، قد فكر في استقطاب عبد الهادي بوطالب إلى صفوف حزبه ؟ ومهما كان الأمر فإن عدم توقيع بوطالب على تلك العريضة 11 ، خلق شروطا ، جعلت هذا الأخير يلعب دور الوسيط بين القصر وبين قيادة الحركة القومية ، في السياق الذي قاد إلى تقديم القوميين لعريضتهم المطالبة بالاستقلال للقصر وللمراجع العليا الأخرى بتاريخ 13 يناير 1944 ، ليكون ، بوجه من الوجوه ، صاحب دور في هذه العريضة ، قريبا من الدور الذي تكفل به المهدي بخصوص عريضة حزب الاستقلال . وفي نفس سياق تشابه الأدوار ، كان عبد الهادي بوطالب من مؤسسي حزب الشورى والاستقلال ، بمدينة الدار البيضاء على أنقاض حزب " الحركة القومية " التي كان مقرها بفاس ، ومن أطره العليا ، مثلما كان المهدي بن بركة من مؤسسي حزب الاستقلال ، بالرباط ، على أنقاض الحزب الوطني لتحقيق المطالب، الذي كان مركزه العام بفاس ، ومن أطره العليا . وفي خضم حركة النضال ضد الحماية ، كان الرجلان معا ، من المقتنعين بضرورة الجمع بين النضال الداخلي ، وبين النضال الخارجي اعتمادا على المنظمات الدولية .

ومثلما برز المهدي بن بركة في صفوف حزبه سياسيا وصحفيا ، كان عبد الهادي بوطالب ، في صفوف حزبه قياديا متميزا ، وصحفيا ، أتقن تتلمذه على محمد بن الحسن الوزاني ،في هذا الباب ، وتكلف بالنيابة عنه في كتابة افتتاحيات جريدة الحزب ، في الكثير من المناسبات . وفي سنة 1951 ، وبعد تأسيس " جبهة الأحزاب الوطنية " ، بدعم من الجامعة العربية ، كان عبد الهادي بوطالب والمهدي بن بركة ضمن وفد تلك الجبهة إلى فرنسا للتعريف بقضية المغرب وللعمل من أجل عودة السلطان محمد بن يوسف من المنفى ، كما كانا ، معا ، ضمن ممثلي حزبيهما ، في لقاءات إيكس لي بان سنة 1955 . وظهرا معا ، داخل حزبيهما ، في السنوات الأولى للاستقلال ، بمظهر المؤهل لإرث رآسة كل من حزب الاستقلال ، وحزب الشورى والاستقلال . وفي سنة 1959 ، عمل الرجلان ، إلى جانب بعضهما ، في خضم حركة تأسيس حزب الاتحاد

ـ انظر الموضوع بـ : عبد الهادي بوطالب ، ذكريات .. شهادات .. ووجوه .. ، الجزء الثاني ، الطبعة الثانية ، الشركة السعودية للأبحاث والنشر ، 1993 ، ص 97 ـ 118 .

الوطني للقوات الشعبية ، لما نجح المهدي بن بركة في استقطاب قيادات شورية ، على رأسها عبد الهادي بوطالب ، للمساهمة في تأسيس تنظيم جديد بميول عصرية يسارية ، واقتنعت تلك القيادة بفكرته ، بشكل يمكن أن نبحث عن بعض جذوره في تمرس تلك القيادات الشورية على المعارضة ، من خلال كون حزبهم ، دخل باب المعارضة منذ حكومة البكاي الثانية ، فكان مؤسسا للمعارضة الشرعية ، كما يمكن أن نبحث عن تلك الجذور ، في الثقافة السياسية للشوريين الذين اعتبروا حزبهم باستمرار حزبا يساريا عصريا تقدميا ، دون أن نهمل ما يمكن أن يكون من مراهنة على الحزب الجديد كأفق سياسي واعد . كان عبد الهادي بوطالب ، في تجربته وقناعاته السياسية ليبراليا تعدديا ، ينتمي إلى حزب سياسي آمن في بداية الاستقلال بأولوية بناء المؤسسات الديمقراطية ، والاعتماد عليها في بناء الدولة وتقويتها ، بينما كان المهدي بن بركة صاحب قناعة واحدية تؤمن بالتكتل والاهتمام ببناء دولة قوية ، تفرز مؤسسات ديمقراطية ، واستهل ذلك بإقناع حزب الإصلاح الوطني بالانضمام إلى حزب الاستقلال سنة 1956 ، لتستمر محاولاته من أجل استقطاب باقي الأحزاب الوطنية . وفي هذا الباب ، لم تخرج الصورة التي رسمتها التجربة والعلاقة ، في ذهن عبد الهادي بوطالب ، حول المهدي بن بركة ، إلى حدود سنة 1959 ، عن صورة المهدي داخل صفوف حزب الشورى والاستقلال ، غير أن هذه الصورة تغيرت لما أصبح عبد الهادي بوطالب إلى جانب ابن بركة داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . فقد كان عبد الهادي بوطالب ، ضمن ملامح الصورة الأولى ، يرى في المهدي بن بركة ، سياسيا ومناضلا وطنيا من طينة خاصة ، كما يصوره إنسانا معتزا بشخصيته ، كثير الحذر والاحتياط ، ولا يمنح ثقته للآخرين بسهولة ، ويصفه بأنه كان سياسيا يحسن توقع الأحداث ، ويحذر دائما من مفاجآت غير مواتية ، يتوقعها ويعمل لها حسابها قبل الوقوع . واعتمادا على رواية عدد ممن نعتهم بوطالب بـ " أصدقاء المهدي " ، وصفه بأنه لم يكن ديمقراطيا بطبعه ، وأنه كان حريصا على ممارسة السلطة ومتحمسا لانفراد حزب الاستقلال بمسؤوليات الحكم ، من خلال مطالبته بإقامة حكومة منسجمة . وإذا كان أغلب الشوريين يُحملون حزب الاستقلال الجزء الأكبر

ـ عبد الهادي بوطالب ، نصف قرن في السياسة ، حوار مع حاتم البطيوي ، الرباط ، منشورات الزمن ، 2001 ، ص 177 .

من عمليات الاضطهاد التي تعرضوا لها ، في بداية الاستقلال ، كما يحملون المهدي بن بركة مسؤولية الإشراف على توجيه ذلك الاضطهاد ، فإن عبد الهادي بوطالب ، تحاشى في مذكراته ، لأسباب أخلاقية ، ذكر أسماء الذين قادوا حركة ذلك الاضطهاد ضد حزب الشورى ، رغم حكيه قصة ترتيب محاولة اغتيال ضده وضد عبد القادر بن جلون . أما الصورة التصحيحية ، أو الجديدة ، فيربطها عبد الهادي بوطالب بسنة 1959 ، وتأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وهي صورة بناها على اللقاءات التي تمت بينه وبين المهدي ، من أجل تأسيس الحزب المذكور ، والتي روى حولها أن المهدي بن بركة ذكر له أن " التجمع الجديد سيعمل لإقامة نظام ديمقراطي ، وسيناهض جميع **أشكال الدكتاتورية ، سواء داخل المجتمع** أو داخل الحزب"ورغم مفاجأة بوطالب بهذا القول، كما ذكر فى مذكراته ، ، فإنه يؤكد صدقه ، على مستوى الممارسة ، لما روى بأن ضمن الأحد عشر أمينا عاما ، التي تشكلت منها الإدارة الجماعية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، لم يكن المهدي يمارس أي طغيان بتوجهاته ، كما كان منسجما وسط الجماعة القيادية ، كواحد من الأمناء الأحد عشر.

وبناء على القول الذي أكدته الممارسة ، يقول عبد الهادي بوطالب إنه اعتبر الأمر مكسبا سياسيا ، وأن نظرته إلى المهدي تغيرت ، منذ ذلك الحين . ومما يمكن أن يشهد على صدق بوطالب في هذا القول ، انصهاره التام في أوساط هذا الحزب الجديد ، وعمله الذي شهد به بعض من اشتغلوا معه عن قرب داخل الاتحاد الوطني . فقد قدم محمد عابد الجابري في ملفاته حول الذاكرة السياسية ، التي أصدرها تحت عنوان " مواقف " ، شهادة في حق القياديين الشوريين المساهمين في تأسيس الاتحاد الوطني ، عبد الهادي بوطالب وأحمد بن سودة ، يقول فيها إنه وبعد اعتقال مدير جريدة " التحرير " ، لسان حال الحزب ، محمد البصري ، ورئيس تحريرها ، عبد الرحمان اليوسفى ، في دجنبر 1959 ، لم يبق في الساحة العملية من أعضاء الكتابة العامة

ـ إثر تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، ومشاركة بعض قيادات حزب الشورى والاستقلال في ذلك التأسيس ، استغرب الاستقلاليون الذين استمروا داخل الحزب ، وكتبت جريدة الأيام التي كانوا يصدرونها ، مقالا تؤكد فيه ذلك الاستغراب ، وتتساءل كيف تحالف هؤلاء مع من كانوا يغتالون مناضليهم بالأمس ، بما يمكن أن يكون في مثل هذه الكتابة من تملص من مسؤولية الحزب في عمليات الاضطهاد ، وإلصاقها بمن انشقوا عنه ، وأسسوا الاتحاد الوطني

ـ انظر ، نصف قرن في السياسة ، م س ، ص 81 ـ 82 .

البارزين سوى هذين القياديين ، اللذين أصبح عليهما تولي قيادة الحزب والإشراف على صحافته ، التي نابت فيها جريدة " الرأي العام " الشورية ، سابقا ، بإدارة أحمد بنسودة ، عن الجريدة الموقوفة . وضمن هذه الشهادة، نوه الجابري بنضال بوطالب وابن سودة في الواجهة القيادية وفي الواجهة الصحفية وبتحملهما مسؤولياتهما كاملة ، لما قادا حملة الانتخابات البلدية والقروية ، التي فاز فيها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، بأغلبية المقاعد في معظم وأهم المدن والمراكز . إلا أنه ورغم المكانة والأدوار التي لعبها عبد الهادي بوطالب وأحمد بن سودة في المسار الأول للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، التزاما بالاتفاق مع المهدي بن بركة ، فإنهما انسحبا من هذا الحزب ، بطريقة تدريجية ، قوبلت من قبل عدد من الاتحاديين بطرح العديد من الأسئلة والأجوبة السطحية والثانوية ، بعيدا عن النقد الذاتي وعن طرح الأسئلة العميقة ، كما كان يدعو إلى ذلك ابن بركة .

ففي شهادة أخرى للجابري ، يتضح أن عبد الهادي بوطالب وأحمد بن سودة ، عانيا من سندان النظام الذي كان يعمل على انسحابهما من الاتحاد ، ترغيبا وترهيبا ، كما عانيا من مطارق بعض الاتحاديين من أمثال المحجوب بن الصديق ، الذين لم يذخروا جهدا في تهميشهم وفي الارتياب منهم . وقد يكون الغياب الطويل للمهدي بن بركة خارج المغرب ، من الأسباب التي جعلت بعض الاتحاديين يبالغون في الضغط على بوطالب وابن سودة ، والدفع بهما نحو الانسحاب ، إما لأسباب ارتيابية ، أو لأسباب تنافسية ، قد تفسرها قدراتهما ، كما تفسرها مكانة عبد الهادي بوطالب ، لدى المهدي بن بركة . ومن مكر التاريخ ، تزامن اختطاف المهدي بن بركة في أكتوبر 1965 ، مع وجود عبد الهادي بوطالب على رأس وزارة العدل ، وفي مذكراته يقول بوطالب ، بأن ملف اختطاف المهدي لم يعرض عليه قط ، وأن وزارته ظلت بعيدة عن ملف ذلك الاختطاف ، الذي تكفلت به الأجهزة الرسمية والموازية المختصة ، باعتباره موضوع أمن وطني ، اشتغل عليه رجال أمن مغاربة وفرنسيين ، كما أن البث في القضية جرى بباريس وليس بالمغرب . أما فيما يخص حدث الاختطاف فيعتبره

ـ المصدر نفسه ، ص 177 .

ـ محمد عابد الجابري ، مواقف ، إضاءات وشهادات ، الكتاب 2 ، من الضغوط على محمد الخامس إلى الحكم الفردي المطلق ، قمع المقاومين ومؤامرة تصفية الاتحاد 16 يوليوز 1963 ، دار النشر المغربية ، أبريل 2002 ، ص 42 ـ 43 .

عبد الهادي بوطالب حادثا إجراميا ، ويذكر أنه ومن باب علاقته بالمهدي بن بركة ، ومن باب مشاركته إياه في تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، تألم عندما سمع بما سماه بـ " النبأ المزعج " . وآخر مشترك ، نشير إليه بين الرجلين ، في هذه الورقة ، يتجلى في تعرضهما معا للمحنة والامتحان ، من قبل القصر ، بسبب اختلافهما معه ، وإن لم يكن الأمر بالدرجة نفسها ، ولا في المرحلة نفسها .

إيكس لي بان

في شهر غشت من سنة 1955 ، دعت الحكومة الفرنسية ، التي كان على رأسها إدكار فور ، الفعاليات المغربية المعنية بقضية البلاد ، آنذاك ، إلى جلسات استماع ، سعى الفرنسيون من خلالها إلى جس نبض مختلف تلك الفعاليات ، وسبر غور تصوراتها في أفق حل للقضية المغربية .

واختير لعقد تلك الجلسات ، مدينة صغيرة هي إيكس لي بان ، التي ارتبطت تلك اللقاءات باسمها ، فيما بعد حيث أصبح ذلك الإسم في ذاكرة المغاربة ، مرتبطا بالحدث ، أكثر من ارتباطه بالمدينة . ويظهر أن فكرة تلك الجلسات كانت ، في إطارها العام ، وليدة تطور الموقف الدولي من الاستعمار ، الذي لم يعد مسموحا باستمراره ، كما عبرت عن ذلك مختلف الدعوات المنادية بتصفيته ، منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية ، وعبر عنه ارتفاع حدة تلك الدعوات بعد نهاية الحرب المذكورة . و إذا استطاعت فرنسا ، ما بعد سنة 1945 ، أن تصم آذانها في وجه الدعوات المذكورة ، فإنها لم تستطع إخفاء الإرباك الذي أصيبت به ، جراء السباحة ضد التيار ، فكانت حوادث دجنبر سنة 1952 الدامية ، بمدينة الدار البيضاء ، وما ارتبط بها من توقيف لنشاط أحزاب الحركة الوطنية ، ولصحافتها ، وكانت عملية نفي السلطان في غشت سنة 1953 ، بما حملت من خرق مكشوف لمعاهدة 1912 ، ومن ردود فعل داخلية ، كان من أبرز وجوهها اندلاع حركة المقاومة المسلحة ،

ـ المصدر نفسه ، ص 46 ـ 48 .

ـ نفسه ، ص 176 ..

ـ نفسه ، ص 177 .

ـ تزامن الاحتفال بالذكرى الخمسينية لسفر السلطان محمد بن يوسف لمدينة طنجة ، الذي نظمته مندوبية المقاومة مع سوء التفاهم الذي حصل بين القصر وبين عبد الهادي بوطالب . وكان هذا الأخير ضمن المدعوين . وما تمت ملاحظته في قاعة الاحتفال ، أن " مستشار الملك " الذي كان يحلم الكثير من المسؤولين ، الحاضرين في الاحتفال ، بالسلام عليه ، تم تحاشيه ، وكأنه ليس حاضرا، دون أوامر تلقوها ولا تعليمات صدرت لهم . لم يأبهوا لرجل كان من الرجال الرسميين في تلك الرحلة سنة 1947 . ولم يخفف من وطأة هذا المشهد وهذا الحصار ، سوى مجموعة من الأساتذة المشاركين ، الذين أحاطوا بالرجل ، فاتحين معه نقاشات حول رحلة طنجة ، وحول الحركة الوطنية ، عموما .

واللجوء إلى المنظمات الدولية الجديدة ، بحثا عن نوع من الإنصاف ، بما يعنيه ، كل هذا من جمع بين النضال السياسي والنضال باستعمال العنف . كان هذا الوضع ، وما ترتب عنه ، من اتساع دائرة التعاطف مع المغرب ، وراء نوع من الإحراج لفرنسا ، أمام الرأي العام الدولي ، ووراء نوع من شبه الحصار ، الذي أجبرها ، منذ سنة 1954 ، على ضرورة التفكير في تصفية نظام الحماية على المغرب . فقد حركت الإدانات المتتالية بهيئة الأمم المتحدة ، لسياسة فرنسا بالمغرب ، مياه دبلوماسيتها الراكدة ، كما حركتها الضربات التي سددتها حركة المقاومة لعدد من المصالح الاقتصادية الفرنسية بالمغرب ، وحركة المقاومة المضادة التي نظمها غلاة المعمرين الفرنسيين ، والتي هددت بحرب في المغرب ، قد تحوله إلى فوضى يصعب احتواؤها ، بالإضافة إلى عدد من العوامل الخارجية ، وعلى رأسها هزيمة الفرنسيين في " ديان بيان فو " بالهند الصينية . وكان من علامات هذا التحريك ، تلك الشعارات المعادية للاستعمار ، من داخل فرنسا نفسها ، والتي ساهمت في وصول الراديكالي الاشتراكي ، " بيير منديس فرانس " إلى رئاسة الحكومة ، وأوامره التي تأسست بموجبها ، " وزارة الشؤون التونسية والمغربية " ، مع ما حمل اسمها من دلالة الاهتمام والتفكير في القضية الاستعمارية ، لهذين البلدين ، وما أفضى إليه ذلك التأسيس من قبول فكرة الاستقلال الداخلي لتونس ، بمشاركة الحزب الدستوري التونسي الجديد . وقبل أن تسقط حكومة منديس فرانس ، في بداية سنة 1955 ، انضاف إلى عوامل الضغط على فرنسا ، عملية الإعلان عن الثورة في الجزائر ، في نونبر 1954 ، وإرهاصات تأسيس جيش التحرير المغربي ، بما يعنيه الأمر من سير في اتجاه ثورة مناهضة للاستعمار في كل الشمال الإفريقي ، كما انضاف إليها ضغط مؤتمر باندونغ ، فتهيأت من المجموع شروط جديدة أمام حكومة إدكار فور التي عوضت سابقتها ، والتي اهتمت بضرورة نزع فتيل كل هذه الضغوط والإحراجات ، بشكل كانت معه ثورة وادي زم ونواحيها ، صيف تلك السنة ، وفي الذكرى الثانية لنفي السلطان ، وراء الدفع بتلك الحكومة نحو نوع من تسريع وثيرة السعي وراء التسوية التي خططت لها . ففي هذا السياق عمدت حكومة إدكار فور ، إلى تشكيل خلية متابعة وتفكير في قضية المغرب ، تكونت من خمسة وزراء ، يمثلون النزعات المختلفة داخل تلك الحكومة ، قر رأيهم على عقد

اجتماع موسع بفرنسا ، يضم مختلف الاتجاهات والمواقف بالمغرب ، من فرنسيين وأطياف مغربية ، وطنية وغير وطنية ، استثني منها الحزب الشيوعي المغربي ، وحركة المقاومة والفداء ، كما استثني حزبا منطقة النفوذ الإسباني ، الإصلاح ، والوحدة المغربية . وكان الهدف من وراء الفكرة ، هو توصل مختلف الأطياف المدعوة للحضور إلى نوع من الحل التوافقي . أما مكان انعقاد ذلك الاجتماع ، فاقترح من أجله في البداية مدينة " كان " السياحية ، ومدينة نيس ، قبل أن يتم الاتفاق على حمة " إيكس لي بان " ، التي كان وزير الخارجية أنطوان بيني ، يعتزم قضاء عطلته السنوية بها . ونتيجة رفض الوطنيين ، الذين وجهت لهم دعوة حضور اجتماعات إيكس لي بان ، الجلوس حول مائدة مستديرة ، إلى جانب من يقفون معهم على طرفي نقيض ، فإن لجنة وزراء الحكومة الفرنسية ، اقتصرت على عقد اجتماعات مع كل هيئة على انفراد ، ركز الوطنيون ، فيها ، وعلى هامشها ، بتنسيق مع الوفود المتفقة معهم في الأطروحة ، على محاولة إقناع الفرنسيين ، بالتعجيل بحل مشكلة العرش المغربي ، على أساس عودة السلطان محمد بن يوسف إلى المغرب وإلى العرش ، وهو ما سبق أن أبلغوه للمقيم العام كرانفال ، إثر استقباله الثاني لهم في المغرب.

قراءتان وتشابه الخلاصات

شارك كل من المهدي بن بركة وعبد الهادي بوطالب في جلسات استماع إيكس لي بان ، حيث كان كل منهما عضوا ضمن الوفد الممثل لحزبه في تلك الجلسات ، وسجل كل منهما ، فيما بعد ، رؤاه وتقييمه لما جرى ، وللنتائج والامتدادات ، في لحظة ، مارس فيها كل منهما ، نوعا من البوح في حق الموضوع ، عبر أسئلة قصد من خلالها عبد الهادي بوطالب نفض الغبار عن قضايا تعلقت بإيكس لي بان ، سياقا ومسارا وتأويلا ، بينما ، قصد المهدي بن بركة من خلالها ، إظهار دور الماضي في التأثير على الحاضر ، وفي عرقلة المستقبل ، بما يستوجب نوعا من الانتباه والتدارك ، عن طريق الاستفادة من الأخطاء . ويظهر أن اختلاف الأسئلة بين الرجلين ، يرتبط باختلاف المنطلقات ، كما يرتبط بالمناسبة التي كانت وراء العودة للحديث عن إيكس لي بان ، لدى كل منهما .

ـ هم : إدكار فور ، رئيس الحكومة ، و الجنرال كونيغ ، وزير الدفاع ، و أنطوان بيني ، وزير الخارجية ، وبيير جولي ، وزير الشؤون المغربية التونسية ، وروبير شومان .

فقد كان الهدف الأساسي وراء اهتمام بوطالب بالموضوع ، في بعده الظاهر ، مندرجا ضمن باب المذكرات والسيرة الذاتية ، وتدوين تجربة أو تجارب في الحياة السياسية ، تأملا في تلك التجربة وإطلاعا لمختلف الأجيال عليها ، عساها تفيد ببعض الدروس . غير أنه وضمن هذا البعد الظاهر ، ومن خلاله ، تحقق ، بعد أعمق ، تعلق برغبة في تصحيح ما أشيع ضمن نقاشات أوساط من النخبة السياسية ، من تقويم لدور جلسات إيكس لي بان فيما آلت إليه أوضاع المغرب المستقل . وبما أن الموقع السياسي أفقد بوطالب ، على ما يبدو ، التحرر المطلوب ، فقد لجأ إلى أسلوب تسجيل المعاينة ، صحبة تعليقات خفيفة ، معولا على نباهة المتلقي ، في الفهم والاستنتاج . وعكس بوطالب ، عاد المهدي بن بركة إلى الحديث حول إيكس لي بان في ظروف ثورية ، ارتبطت برغبته في إرساء دعائم الحزب الوليد ، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، في أفق تحول في سير الحركة التحررية المغربية ، بما استوجبه ذلك ، من صراحة وتوضيح فمنذ أواخر سنة 1956 ، بدا لعدد من المعنيين بالحركة الوطنية السياسية ، وبحركة المقاومة والفداء ، من داخل حزب الاستقلال ، أساسا ، أن الأمور في المغرب المستقل لا تسير على ما يرام ، وأن مستقبل البلد مهدد ، لأن ثورة الاستقلال ، لم تفض إلى ثورة بناء الدولة ، بقدر ما قادت إلى توقف الحس الثوري . وفي هذا السياق النقدي تبلور خطاب سياسي ، يؤصل للوضعية كنتيجة ما دار في جلسات إيكس لي بان ، وانتشرت نعوت في حق تلك الجلسات ، من قبيل " مؤتمر إيكس لي بان " ، و " مفاوضات إيكس لي بان " و " معاهدة إيكس لي بان " و " اتفاقيات إيكس لي بان " ، و " المقررات السرية لإيكس لي بان " و " أوفاق إيكس لي بان " ... ، كما التصقت بالمشاركين في تلك الجلسات نعوت ، من قبيل وصفهم بمن وقعوا في " مصيدة " نصبتها لهم فرنسا ، نتيجة افتقادهم حاسة الاحتياط والتوقع ، وبما يجعلهم خارج أهلية القيادة والاشتغال باسم غيرهم ، ومن قبيل " الخيانة " ، والمشاركة في اتخاذ مقررات ، وصفت ، أحيانا ، بأنها " سرية " ، وأحيانا أخرى ، بأنها " مقررات الغدر والتخلي " . وانشغالا بهذا الذي كان قد راج ، وعمر الحديث حوله لسنوات ، وكذا إثباتا لنقيضه ، بما يعنيه ذلك من رغبة في تبرئة ذمة من حضر إيكس لي بان من الوطنيين ، نفى عبد الهادي بوطالب عن تلك الجلسات صفة مائدة مستديرة

- تم الاعتماد في تتبع موقف ابن بركة مما جرى في إيكس لي بان ، في هذه المساهمة على : المهدي بن بركة ، الاختيار الثوري في المغرب ، بيروت ، دار الطليعة ، 1966 ، ص 5 - 12 ، وص 37 - 43 .

كما نفى عنها صفة مؤتمر ، مستندا إلى حجة واقعية تمثلت في كون الأطياف المختلفة الحاضرة لم تجتمع قط مع بعضها في أي جلسة من الجلسات ، وإلى حجة قانونية تمثلت في غياب شروط مؤتمر ، نتيجة عدم صدور أي قرارات أو ملتمسات عن تلك اللقاءات ، كما لم يصدر عنها أي بلاغ مشترك ، ولا أي اتفاق معلن عنه . ولهذا ردد بوطالب في كتاباته جملة ، وصف فيها جلسات إيكس لي بان ، بأنها " المؤتمر الذي لم ينعقد قط " ، كما نسب إلى الوفدين الوطنيين المشاركين في تلك الجلسات ، عملية إجهاض ما هيأت له فرنسا ، من أجل تنظيم تلك اللقاءات في شكل مؤتمر يضم مختلف الأطياف ، قصد الوصول إلى حلول وسطى متفق حولها . وإلى هذا الانتصار ، يضيف عبد الهادي بوطالب انتصارات أخرى حققها وفد الوطنيين ، من قبيل التأثير على مواقف وزير الخارجية الفرنسي بيني ، الذي تحول ، حسب قوله ، إلى متعاطف مع طرح الوطنيين ، ومن قبيل تعديل وزير الدفاع كونيغ من حدة ميوله لصف وفد خصوم الحركة الوطنية . وبخلاف عبد الهادي بوطالب ، كانت العودة إلى إيكس لي بان ، من قبل المهدي بن بركة ، وراء طرح أسئلة مستقبلية ، فرضت إعادة قراءة الماضي القريب ، لتصحيح المسار نحو المستقبل ، عبر نوع من النقد الذاتي ، المعول عليه في فهم أعمق لما جرى ، وفي الشعور حول ذلك الذي جرى ، بتحمل المسؤوليات ، حتى لا تتكرر الأخطاء الشبيهة فيما سيأتي من الزمن . وجاء مستند المهدي في هذا الطرح ، مبنيا على إيمانه بكون برنامج الحزب ، كما عرفه ، هو " الخط السياسي ، الذي يوضح معارك الماضي ، وما انطوت عليه من مظاهر النصر والفشل ، ويرسم ملامح المستقبل " ، كما جاء مبنيا على قناعة ترى بأن " أية حركة سياسية تطمح في أن تكون حركة ثورية ، لا يمكنها أن تعيش وتنمو ، إذا هي لم تقم من حين لآخر بتحليل شامل وديناميكي للمجتمع الذي تعمل فيه ، حتى تستطيع أن تقرر خطتها على أسس علمية ، وأن تتنبأ إلى حد بعيد بأحداث المستقبل " . إن هذا الطرح ، وما يكمله من توجهات ، هو الذي جعل المهدي يربط بين البحث عن أسباب الأزمة السياسية ، بالعودة إلى الماضي القريب ، لاستمداد قوة جديدة من الأخطاء السالفة ، وبين مسألة إعداد مناضلي الحزب للمعارك القادمة ، عن طريق

ـ انظر حول هذه النقطة ، محمد العربي المساري ، محمد الخامس من سلطان إلى ملك ، طبعة منقحة ومزيدة ، من إعداد محمد معروف الدفالي ، وتصدير محمد القبلي ، الرباط ، المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب ، 2013 ، ص 207 .

ـ تم الاعتماد في تتبع نقاش عبد الهادي بوطالب للقاءات إيكس لي بان ومختلف أصدائها على كتابيه : ذكريات .. شهادات .. ووجوه .. ، ج 2 ، م س ، ص 565 ـ 588 . وهذه قصتي ، م س . ص 51 ـ 55 .

جعلهم يفهمون المعنى الحقيقي للاستقلال ، و الظروف التي تحقق فيها ، ويفهمون الأخطاءالتي جعلت الحركة التحريرية المغربية ، تحرم من مكاسب نضالها . ذلك أن عرض الأخطاء والنقائص في الماضي ، يشكل ، في رأيه ، مدخلا رئيسيا لعملية إعداد أطر المستقبل . وعبر هذه الأطروحة ، حدد ابن بركة أخطاء الحركة الوطنية في ثلاثة رئيسية ، وصفها بالانزلاقات ، واعتبرها قاتلة ، ما لم يتداركها التصحيح . فأرجع الخطأ الأول إلى سوء تقدير ، حزب الاستقلال ، والحركة الوطنية ، عموما ، لأنصاف الحلول التي كانت مضطرة للأخذ بها ، وجعل الخطأ الثاني ، متعلقا بالإطار المغلق الذي مرت فيه معارك الحزب ، والحركة الوطنية ، بمعزل عن مشاركة الجماهير الشعبية ، بينما اعتبر الخطأ الثالث ، ناشئا عن عدم الوضوح في المواقف الإيديولوجية ، وعدم تحديد هوية الحزب . وبالتمعن في هذه الأخطاء تظهر مسألة إيكس لي بان مندرجة ضمن الخطأ الأول ، المبني على سوء تقدير أنصاف الحلول ، غير أنها لا تخلو ، كذلك ، من علاقة مع الخطأ الثاني والثالث ، بحكم الارتباط والتكملة فإيكس لي بان ، بالنسبة لابن بركة ، كانت " تسوية سياسية " ، و عملية " إجهاض للمعركة ضد الاستعمار " و " للمسيرة الثورية " ،التي كانت قد وصلت درجة من النضج ، كما كانت إجهاضا لدخول حركة النضال المغربي مرحلة الوضوح الجذري الحاسمة ، وإجهاضا لانتشارها أفقيا لتعم كل الشمال الإفريقي . وكلها خلاصات تمركزت حول سؤال رئيسي ، يبحث في أثر إيكس لي بان على الانطلاقة الثورية للحركة الوطنية ، بما يترتب على هذا السؤال من قبول الحركة الوطنية بتلك التسوية السياسية ، ومن عدم إدراكها ، لسير الأحداث وعدم تصورها للأغراض الأساسية للاستعمار الفرنسي ، و سياسته المكيافيلية والذكية ، تحت وطأة القبول بالحلول الوسطى ، ووطأة الوعي بتلك الحلول ، حلولا يتم بمقتضاها ربح أمور ، وخسران أخرى ، مؤقتا . وللإشارة ، لم يكن ابن بركة ضد إمكانية مرور الحركات الثورية ، في طريقها ، بحلول وسطى مرحلية ، على اعتبار أن هذا الأمر يرتبط ، عادة ، بتوازن القوى وبتحديد الأهداف القريبة والبعيدة ، لكن ما كان غير معقول ، بالنسبة إليه ، هو أن يتم تبرير التسويات وتبرير الحلول المرحلية وجعلها دائمة ، والاحتفاظ بها في صورة انتصارات ، لا تخدم في العمق سوى الأغراض الانتهازية . ففي هذا الباب نعى على الحركة التحريرية المغربية ، عدم استفادتها من فترة توقف المسيرة الثورية لإعادة تنظيم نفسها ، ولمعالجة التضخم الذي أصابها ،

واستيعاب القطاعات الثورية الجديدة في صفوفها ، كما نعى على أجهزتها ، ما أصيبت به من تعفن ، جراء ذلك ، وجراء استقبالها اتفاق " لا سيل سان كلود " ، وتراجع الكلاوي ، وحل مجلس حفظة العرش ، على أنها هزائم متتالية للاستعمار الفرنسي ، عكس الحقيقة ، التي أظهرتها فيما بعد ، مجرد فخاخ مدروسة للتظاهر بالتنازل ، وكان من بين نتائجها إقحام الحركة التحريرية في اللعبة الاستعمارية ، لما استُقبلت حلول إيكس لي بان ، بمثابة انتصارات حاسمة ، متسببة بذلك في خلق ضباب حول وضوح الوعي الثوري للمناضلين ، ولما ربطت نفسها بهدف بدا في الوهلة الأولى قريب المنال ، عكس حقيقته التي جعلته يظهر على المدى البعيد مجرد سراب .

ويؤرخ ابن بركة لما سماه بالسياسة المكيافيلية الفرنسية التي ارتبطت بالموضوع ، مع بداية حديث الفرنسيين عن إمكانية إعادة السلطان محمد بن يوسف إلى المغرب وإلى العرش ، بناء على انتباههم للمعنى العاطفي لهذه الخطوة ، مع ما أعقب ذلك من إيعاز للكلاوي بالتوبة والتراجع عن موقفه المعادي للسلطان ، ومن تمرير لاتفاقية " لا سيل سان كلود " ، التي كانت من نتائج إيكس لي بان ، والتي قادت المغرب ، في رأي ابن بركة ، نحو نوع من الاستقلال الشكلي . هي إذن ، ثلاثة خلاصات رئيسية ، أو مركزية ، في ما ذهب إليه تحليل المهدي بن بركة ، محددة في :

- السياسة المكيافلية لفرنسا ، وعدم إدراك حركة التحرير المغربية لكنهها -
- إيكس لي بان حملت إلى المغرب استقلالا سياسيا شكليا -
- إيكس لي بان أجهضت ثورة المغرب ، وثورة شمال إفريقيا .

حول النقطة الأولى ، يمكن أن نقابل بين ما ذهب إليه المهدي بن بركة ، من حديث حول " السياسة المكيافلية لفرنسا ، وبين ما سماه عبد الهادي بوطالب بـ " الخدعة الفرنسية " . التي أشار إليها بوضوح ، في بعض السياقات وترك للمتلقي حرية الربط معها ، في سياقات أخرى . فمثل تأريخ المهدي لبداية تلك السياسة مع بداية حديث الفرنسيين عن إمكانية عودة السلطان المنفي ، يدقق عبد الهادي بوطالب الأمر ، ويربطه باجتماع المقيم العام ، جيلبير كرانفال ، بمكتبه ، للمرة الثانية ، منذ تعيينه ، مع ممثلي الحركة الوطنية ، كما يربطه بالانتفاضة والأحداث الدامية التى عرفتها وادي زم ومنطقة الأطلس المتوسط ، والتي أظهرت درجة الطابع الثوري العنيف التى وصلتها حركة مناهضة الاستعمار . يصف عبد الهادي بوطالب ، حالة اليأس والقنوط التي بدا عليها المقيم العام في هذا اللقاء ، كما يصف عدوله عن الحديث عن برنامجه السياسي لحل الأزمة

الفرنسية المغربية ، واقتصاره على إثارة مشكلة العرش ، مخبرا باستغراق حكومة بلاده عن مخرج توفيقي لهذه المشكلة . وهو ما يمكن أن نفهم منه بداية تطبيق الخدعة ، التي انطلت على الحركة الوطنية ، وجعلتها تختصر كل مطالبها في عودة السلطان الشرعي ، في لقائها الثاني مع كرانفال ، وفي إيكس لي بان ، التي يمكن اعتبار اللقاء المذكور ، أحد مقدماتها . والتي تمادت فيها فرنسا بشكل جعل عبد الهادي بوطالب يسهب في شرح محاولة الحكومة الفرنسية ، جمع كل الأطراف المتنازعة ، داخل مؤتمر يجمع مختلف الأطراف ، يوحي بأنه التأم من أجل حل نزاع بين المغاربة ، فيما بينهم . وقد قرأ بوطالب ، محاولة فرنسا تلك ، نوعا من الخداع السياسي ، الذي يطمح إلى إظهار الفرنسيين في موقع الحكم الذي يريد إصلاح ذات البين بين فرقاء مغاربة ، كمقدمة لحل القضية المغربية ، ويطمح إلى إخفاء حقيقة فرنسا كخصم للمغاربة الثائرين ضدها ، والتمويه بأن أزمة المغرب ، هي أزمة عرش داخلية ، بالأساس . واعتمادا على هذه القراءة ، نعت مشروع لقاء إيكس لي بان ، بـ " خدعة إيكس لي بان " . وهي الخدعة ، التي لاحظ أن من بين أركانها اختيار الفرنسيين لمدينة إيكس لي بان مكانا لعقد اللقاء ، حيث فسر ذلك الاختيار باستعجال فرنسا الأمر وعقد المؤتمر في المكان الذي كان فيه وزير الخارجية الفرنسية للاستشفاء والاستجمام ، كما فسره برغبة الفرنسيين في أن ينعقد المؤتمر بعيدا عن أجواء باريس الرسمية والإعلامية ، وفي إطار نوع من جس النبض ، بعيدا عن صفة وشكل مفاوضات رسمية . وضمن هذا يلمح بوطالب ، إلى ركن آخر من أركان تلك الخدعة ، يدور حول اختيار سلطان من اثنين ، محمد بن يوسف أو محمد بن عرفة ، أو التخلي عنهما معا ، من أجل سلطان ثالث . وهو الركن الذي جعل وفدي الحركة الوطنية ، يرفضان الاجتماع مع الأطراف الأخرى ، سويا ، كما جعلهما يبذلان كل الوسع ، ويضافران الجهد مع غيرهما ، لإقناع المسؤولين الفرنسيين بالتعجيل بحل مشكلة العرش على أساس عودة السلطان محمد بن يوسف . من يقرأ مذكرات عبد الهادي بوطالب ، يمكن أن ينتبه في بعض تلميحاته ، إلى كون تركيز المقيم العام في لقائه الثاني ، مع ممثلي الحركة الوطنية في المغرب ، على مشكلة العرش ، والتركيز على المشكلة نفسها في إيكس لي بان ، يدخل ضمن الخدعة المشار إليها . فقد أصبحت عودة السلطان مطلب المطالب ، وأصبح مطلب الاستقلال نفسه ، مرتبطا بها ، وغاب التفكير في أي تفاصيل تهم مستقبل العلاقات المغربية الفرنسية . وفي هذا الباب يروي ، كذلك ، أنه وفي اللقاء الذي عقد بين الوفد الوطني وبين

الوزير الفرنسي بيير جولي ، في إيكس لي بان ، عرض هذا الأخير على الوفد الوطني فكرة تشكيل حكومة مؤقتة تنظم مسألة التفاوض على الاستقلال ، غير أن أعضاء الوفد رفضوا الحديث حول أي حل ، ما لم يتصلوا بالسلطان في منفاه وما لم يتفقوا معه على ما يجب القيام به مستبعدين القيام بأي شيء في غيابه . و مصرين بإجماع على أن لا حكومة ولا تفاوض إلا بعد عودة السلطان إلى العرش . وأن لا شرعية غير شرعية السلطان المنفي ، ولا مطلب غير الاستقلال . وواضح كيف ينفي عبد الهادي بوطالب على وفد الحركة الوطنية في إيكس لي بان صفة التفاوض حول أي تفاصيل تهم مستقبل البلاد . ويوحي ما بين سطور المذكرات المعتمدة ، أن الذي تفاوض مع الفرنسيين هو السلطان من منفاه أولا ، ثم في باريس ، بعد نقله إلى فرنسا ، كمرحلة ، في اتجاه المغرب . حيث يشير عبد الهادي بوطالب كيف كان النقاش حول مصير مصالح فرنسا في حالة حصول المغرب على الاستقلال، يعود إلى ما قبل إيكس لي بان ، وكيف أن المراسلات السياسية والمذكرات القانونية التي كان يتبادلها السلطان من المنفى مع الحكومات الفرنسية المتعاقبة ، كانت تعطي الأمل للفرنسيين في أن عودة السلطان إلى عرشه وتغيير نظام الحماية لن يتسبب في أي قطيعة مع فرنسا ، ولن يحرمها من المحافظة على مصالحها بالمغرب . كما يشير إلى أن فرنسا كانت بين مطرقة تصفية الاستعمار بالمغرب وسندان مصالحها في هذا البلد ، فكانت تبحث عن حل وسط ، يحول دون أن يشكل استقلال المغرب قطيعة معها ، ويجعله مرتبطا بها . فهل كانت فرنسا قد أرست أسس الاتفاق مع السلطان محمد بن يوسف مسبقا ، وأن إيكس لي بان لم تكن إلا نوعا من السعي إلى تكريس ، ما تم الاتفاق عليه ، بطريقة أو بأخرى ؟ وهل محاولات جس نبض السلطان المنفي ، وجس نبض أحزاب الحركة الوطنية ، جعل فرنسا تطمئن ، من أجل مصالحها إلى السلطان أكثر مما اطمأنت إلى تلك الأحزاب ؟ قد نجد بعضا من الجواب على السؤالين ، فيما أورده بوطالب ، مرة أخرى ، لما تحدث عن ما بدأ يروج داخل الأوساط السياسية الفرنسية ، لما كان الوفد الوطني ، ما يزال بإيكس لي بان ، من كون الفرنسيين أرسلوا مبعوثين إلى السلطان ، حصلوا منه على الموافقة على ما دار في إيكس لي بان ، واتفقوا معه على خطة تسوية القضية المغربية ، ولما تحدث عن ما روجت له الصحافة الفرنسية من كلام ، حول ما أسمته بـ " أوفاق أنتسرابي " . بما نتج عن ذلك من رغبة لدى الوفد الوطني ، في زيارة للسلطان بمنفاه للتأكد مما يروج ، وهي الزيارة التي دامت ثلاثة أيام ، تحدث بوطالب حول عدد من المواضيع التي نوقشت مع السلطان ومع الأمير الحسن ، أثناءها ، دون تفاصيل حول الموضوع الذي كانت من أجله الزيارة ، والذي اكتفى بالقول حوله بأن الوفد اكتشف في أنتسرابي ، بأن ما راج كان من نسج خيال من

ابتدعوه ، وهو جواب يمكن أن يترك عمق السؤال معلقا . ويمكن أن نستنتج ، من خلال رواية عبد الهادي بوطالب ، أن الحكومة الفرنسية ، خططت للحصول من الحركة الوطنية ، على نوع من تفويض أمر تسوية القضية المغربية للسلطان ، وهو ما حصلت عليه ، بطريقة غير مباشرة ، عبر تخطيط مسبق ، لما اعتمدت في الإيحاء بالاستعداد لحل القضية المغربية ، على البدء في ذلك الحل بمشكلة العرش ، وعبر ربط الوطنيين في لقائهم الثاني مع المقيم العام جيلبير كرانفال ، بين المشكل برمته وبين عودة السلطان ، وتأكيدهم على هذا الأمر في جلسات إيكس لي بان . إن هذا التفويض ، غير المباشر ، هو الذي جعل فرنسا تبرم مع السلطان ، "أوفاق أنتسرابي " ، إذا صح ماراج ، وهو الذي جعل فرنسا تتحكم في اللعبة ، لما لجأت اللجنة الوزارية الفرنسية ، بعد جلسات إيكس لي بان ، حسب بوطالب ، إلى أن تجعل من مجموعة أفكار قاعدة لتسوية القضية المغربية ، دون أن تعرض الالتزام بتلك الأفكار على الوفد الوطني المغربي . إنها الأفكار التي تبنتها الحكومة الفرنسية برمتها ، والتي تحولت إلى موقف سياسي فرنسي ، وإلى خطة عمل لتسوية القضية المغربية عبر أربع مراحل تبتدئ بإزاحة ابن عرفة ، وتأسيس مجلس العرش وتنتهي بتشكيل حكومة مغربية تحدد مع فرنسا شروط الاستقلال . ويفهم من هذه الرواية ، أن محادثات الوطنيين مع الفرنسيين في باريس دارت حول هذا التصور الفرنسي ، كما يفهم منها أن مسألة التفويض زادت عمقا ، لما ذكر بأن الوفد الوطني في تلك المحادثات ، كان يركز على ضرورة اختصار المراحل بالبدء بعودة السلطان إلى عرشه ، وعلى التلويح بأن أي اتفاق حول استقلال المغرب لن يمس أبدا بمصالح فرنسا بهذا البلد ، خصوصا في المجال الاقتصادي . ولحذرهم من الانزلاق نحو أطروحة " الاتحاد الفرنسي " التي طرحتها فرنسا ، سابقا ، كان أبرز ما ركزوا عليه ، كذلك ، هو التعبير رفض أطروحة الاستقلال المترابط ، أو " الاستقلال داخل الترابط مع فرنسا " . في خضم هذا السياق ، حسب مذكرات بوطالب ، كانت عودة السلطان إلى فرنسا ، وكان توقيعه " اتفاقية لا سيل سن كلود " ، التي يجعلها المهدي بن بركة ، حاملة الاستقلال الشكلي ، ولم يوليها عبد الهادي بوطالب أي اهتمام ، ربما اتقاء أي إشارة ، قد تربط بينها وبين صيغة الاستقلال في إطار الترابط ، الذي كان بعض الوطنيين ، مثل عبد الرحيم بوعبيد ، لا يرى فيه أكثر من مجموعة اتفاقات ثنائية للتعاون بين البلدين ، تبرم في إطار إرادي ومحدد .

خاتمة

استحضر كل من عبد الهادي بوطالب والمهدي بن بركة ، الحديث حول إيكس لي بان ، في مناسبتين مختلفتين . وكان اختلاف المناسبة واختلاف القصد ، وراء اختلاف الأسئلة التي طرحها كل واحد منهما حول ذلك المنعطف ، كما كان وراء اختيار نقط التركيز ، ووراء التصريح أو التلميح في إبراز الخلاصات . وبين الخلاصات الثلاث التي أبرزها تحليل ابن بركة ، لما جرى في إيكس لي بان ، يتفق بوطالب معه في اثنين منها . ولا قول له في الثالثة المتعلقة باعتبار ما جرى في إيكس لي بان متسببا في إجهاض الثورة في المغرب ، وفي شمال إفريقيا . ولعل ذلك راجع إلى كون أحزاب الحركة الوطنية استمرت ، في نضالها الوطني ، معتدلة ، ولا تصرح بأي توجه ثوري يتبنى العنف ، كما كانت واعية بدعم نظام الضباط الأحرار للتوجهات الثورية في شمال إفريقيا ، وبدفعه تلك التوجهات نحو التخلص من الأحزاب السياسية ، وكانت غير متفقة مع ما آل إليه مصير الأحزاب السياسية في الجزائر ، بعد تأسيس جبهة التحرير . وقد يكون العمل على تحاشي نفس المصير ، وراء القبول بتسويات إيكس لي بان ، ولو مرحليا ، في أفق المراجعة ، بعد أن تستتب لها الأمور . إضافة إلى أن بعض التوجهات الثورية التي ظهرت داخل حزب الاستقلال ، لم تبدأ في التبلور إلا بعد إيكس لي بان ، وبعد الاختلاط بعناصر المقاومة وجيش التحرير ، التي التحقت بهذا الحزب ، غداة عودة السلطان . ويبدو أن فهم ما جرى في إيكس لي بان لا يستقيم دون استحضار عناصر أخرى كان لها تأثير ، بهذا الشكل أوذاك . ومن ذلك ، أن الصف الوطني لم يكن يقتصر في لقاءات إيكس لي بان على حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال ، بل كان إلى جانبهما طرف ثالث ، يتزعمه البكاي بن مبارك ، الذي لم يكن رجل سياسة ، بقدر ما كان رجل قضية ، هي قضية السلطان محمد بن يوسف ، كما كان صاحب نشاط مستمر وقوي في فرنسا من أجل تلك القضية ، منذ سنة 1954 . ويظهر أن اهتمامه بقضية عودة السلطان ، مبتدأ وخبرا ، ساهمت بالدفع بالحزبين الوطنيين نحو التركيز نفسه ، اتقاء أن يتهم أحدهما ، وهما الحزبان المتنافسان ، في إخلاصه لمحمد بن يوسف . يضاف إلى هذا أن الحزبين الممثلين للوطنيين ، لم يكونا على وفاق يساعدهما على التكتل والتنسيق

و طرح اقتراحات ذات أفق سياسي ، فلم يبق لديهما سوى التنافس في إظهار الإخلاص للسلطان ، مؤجلين كل تصور سياسي ، إلى ما بعد عودة السلطان . ومثلما أحاط الارتياب المتبادل نشاطهما في إيكس لي بان وباريس ، أحاط بلحظة سفرهما إلى أنتسرابي ، إلى حد اتهام كل منهما للآخر بأنه حذر السلطان من نوايا غريمه.

وفي الختام أقول ، إن ما أوحى باختيار هذه النقطة ضمن مذكرات ، عبد الهادي بوطالب ، هو ما يروج في شبكات التواصل مؤخرا ، حول نهب فرنسا لخيرات إفريقيا ، ومنها خيرات المغرب ، وما يمكن أن يترتب عن هذا الذي يروج من أسئلة حول ما يمكن أن تكون هذه الدولة قد فرضته علينا من اتفاقيات غير متكافئة ، جزاء ما ادعته من بناء للمغرب ، وضمانا لاستمرار الترابط .

الثقافي السياسي في سيرة عبد الهادي بوطالب المؤرخ - الشاهد

ذ. لطفي بوشنتوف

اسمحوا لي سيدي الرئيس أن أتوجه بالشكر إلى منظمي هذا اللقاء العلمي، وإلى مؤسسة عبد الهادي بوطالب، على هذه الدعوة الكريمة التي ستتيح لي المساهمة في الحديث عن بعض الجوانب المتميزة من شخصية وفكر هذا الرجل الذي بصم تاريخ بلدنا المعاصر ببصمات قوية. فكرت كثيرا، عندما اقترحت علي فكرة المشاركة في هذا اللقاء، في الجانب الذي يمكن أن اقارب منه شخصية وفكر الأستاذ عبد الهادي بوطالب، وتذكرت على الفور، بعض الجلسات التي جمعتني معه، حين استدعيت للمشاركة في بضع جلسات تجمع بين المتعة والفائدة، وكانت إحدى هذه الجلسات معبرة، وتمت في اجتماعات شبه مغلقة، ومقتصرة على فئة مختارة بعناية، من مجال العلم المتنوع. كان أحد أفراد هذه الجلسة مؤرخا وآخر عالم سياسة وآخر أنثروبولوجيا وآخر فقيه من خريجي القرويين ودار الحديث الحسنية، ومعنا الأستاذ عبد الهادي بوطالب. وكانت الجلسة من تنظيم حركة نسائية آنذاك، في الوقت الذي كانت فيه مطالب الحركة النسائية عالية. وجرى هناك حواراتسم في كثير من الأحيان بنوع من الحدة، خصوصا ما بين الأستاذ الفقيه وما بين ممثلي تلك الحركة النسائية، حول مواضيع كانت على أهمية أهمية قصوى مثل العصمة والحجاب والإرث وبيت الطاعة وغيرها من القضايا المرتبطة بمدونة الأسرة ومدونة المرأة والطفل. تدخل الأستاذ عبد الهادي بوطالب في ذلك النقاش، وكان في تدخله إظهار لجانبين: جانب العالم الفقيه، وفي نفس الوقت، جانب العالم المتفتح على التحولات الكونية التي تتعلق بوضع المرأة. كان تدخله شافيا، لكن ما كان مهما في تدخله ليست الحجج التي أدلى بها، ولكن قدرته القويةعلى الإقناع، كان مقنعا أمام حركة نسائية رفعت سقف مطالبها عاليا لدرجة لا يمكن أن تتصور بالنسبة لفقيه مرتبط بالأحكام الشرعية. هذا هو نبوغ الأستاذ عبد الهادي بوطالب، وهكذا وظف كل التكوين الذي حصَلَ عليه وكل التجربة التي حصل عليها. كانت دعوتي إلى هذه الجلسة، بسبب أنني كنت آنذاك أشتغل على الذاكرة، وحينما نشتغل على الذاكرة نجد أنفسنا أمام ذاكرت. فالشاهد في المذكرات المختلفة يختلف

في مستويات متنوعة، قد يكون فاعلا وقد لا يكون فاعلا، وفي الحقيقة نجد أنفسنا أمام صراع للذاكرة. فالكل يريد أن يتملكها، والكل يدعي أنه هو الذي يقول الصواب، والكل يدعي أنه يمثل الحقيقة وأحيانا يصحح الماضي. نحن نعيش في زمن الذاكرة، زمن الرواية أيضا، ولكن في كثير من الأحيان تتحول الذاكرة إلى نوع من الضجيج. تحدث زميلي معروف الدفالي عن إيكس لبان، يقول عنها عبد الهادي بوطالب إنها تزوير للحقيقة (ص.53) في إشارة لما كتب عنها في مذكرات أخرى. كتب عبد الهادي بوطالب الذاكرة في زمن دقيق من تاريخ المغرب، زمن التحولات من الحماية إلى الاستقلال، زمن الاضطرابات في السنوات الأولى للاستقلال ثم زمن السبعينيات، حيث تحول المشهد السياسي المغربي. كان يَعي خطورة الذاكرة وخطورة توظيفها، لذلك وضع من البداية آلية في استنهاض الذاكرة وحدد لها شروطا. إذا ما راعينا تواريخ صدور المذكرات الثلاث، وإذا ما راعينا أيضا أنه قال إنه لم يكتب هذه الذاكرة إلا بعد أن تحلل من العمل السياسي، فسيتبين لنا بأنه كان حريصا بالفعل على تقديم نوع من الذاكرة يتحقق فيها شئ من النزاهة. ويقول وهو يضع هندسة لكتابة الذاكرة في أولى مذكراته "ذكريات..شهادات..ووجوه": "ليس هذا الكتاب تاريخا ولا فلسفة تاريخ. وإذا كانت الأحداث التي سأعرضها فيه تبدو في شكل نسيج اتصلت خيوطه بحياتي، فالكتاب ليس بمذكرات بقدر ما هو رحلة عبر أحداث امتدت طيلة ما ينيف على نصف قرن من حياتي، سأستعرضها وأسلط الأضواء عليها. لن أصدر في عرضها عن وثائق ومحفوظات، ولن أحيل في شأنها على مراجع. إن هذا الكتاب إذن في آن واحد ذكريات، وشهادات، وآراء وتأملات". وبالتالي فهو حينما يقدم ذكرياته في الكتب الثلاث فإنه لا يدعي أنه يقدم الحقيقة المطلقة، وإنما يقدم حقيقة نسبية مرتبطة بآرائه وتأملاته. وفي نفس التصدير لأولى مذكراته، يحدد بعض التوضيحات فيقول بأنه سيروي أحداثا صنفها وأحداثا أخرى واكبها وعاش وقائعها وأحداثا ساهم في صنعها باقتناع وحماس وأحداثا أخرى تأثر بها راضيا أو تحملها عن كره وأحداثا انتهت إلى سمعه وعلمه ولم يشارك فيها. يقول إنه يكتب بعفوية وبالتالي ليست هناك قصدية أو رسالة موجهة داخل هذا الضجيج من المذكرات، وأنه حرص على الصدق ونقل الواقع وتجنب الانحياز والأنانية التي اعتبرها بمثابة غريزة حيوانية، ومال إلى النزاهة المطلوبة في المؤرخ و المطلوبة أكثر في صاحب المذكرات الذي يقدم شهادة. ابتعد عن الذات وعن الجحود وعن البحث عن المكاسب وأساسا كما يقول، إنه ابتعد قدر الإمكان عن السطو على الأحداث والذاكرة وكلمة سطو هي من كلامه، وكان قصده كما يقول هو ملء الفجوات وتسليط الأضواء من منظوره الخاص.

اخترت أن أتحدث عن كتاب ظننت في البداية وأنا أختاره بأنه كتاب سوف يسهل المأمورية وهو كتاب "هذه قصتي"، وفي الحقيقة فإنه كتاب مركز جمع فيه كل الكتب الأخرى وبالتالي فإن كثافته تحتاج إلى مجهود إضافي، ربما أكثر من مجهود قراءة الكتابات الأخرى. يطرح عنوان هذا الكتاب بعض الإشكال: هذه قصتي..قضايا وخبايا وأسرار عن المغرب وأحداثه ورجاله على مدى ستين عاما، عنوان طويل كان في بعض الأحيان يراودني الشك هل هذا العنوان من وضعه "هذه قصتي" ممكن ولكن العنوان الفرعي بهذا الطول هل كان من وضعه أم لا، وإن كنا نجد جزءا من هذا العنوان في "ذكريات..شهادات..ووجوه" (فصل 44) حينما يتحدث عن أسرار وخفايا. "هذه قصتي" هو عنوان متداول في كتابات الذاكرة نجده عند عدد من المؤلفين .اختيار هذا العنوان "هذه قصتي" يشي بشئ من الاعتراف، وإبراء الذمة أمام الذات وأمام المتلقي وأحيانا كثيرة يشي بالرغبة في إشراك الآخر في القصة، ولكنه يشي بالأساس برغبة في تقاسم التجربة، تقاسم القصة مع القارئ المتلقي مع المهتم وبالتالي فور القراءة، وبعد أول صدور للقصة، لم تعد في ملكية صاحبها بل صارت في ملكية كل القراء. ذاكرة عبد الهادي بوطالب في هذا الكتاب الصغير (175 ص) تقريبا، ولكنه كثيف، تختزل كل الأحداث التي نجدها في الكتب السابقة، وهي محكومة بأربعة مؤثرات: المؤثر الأول الرصيد الأسري: ينحدر الرجل من أسرة محافظة، من أب هو نقيب الشرفاء، كان تاجرا بقساريتين تعرضتا للحرق من طرف الحماية، وينتمي أيضا لبيت للوطنية، فخاله كان شاهدا لثورة مصطفى أتاتورك في تركيا، ومات هذا الخال أيضا شهيدا وهو يحرض متظاهرين في مطالب الاستقلال سنة 1944. المؤثر الثاني هو الرصيد العلمي والثقافي: نكتشف من خلال هذا الكتاب والكتب الأخرى أننا أمام شخص فريد أو استثنائي وإن كان له شبيه في هذه المرحلة، مجتهد ومكافح خاض مسارا ناجحا تفوق فيه في وقت مبكر. حصل في سن العشرين على العالمية، وقدم درسا للكفاءة، ربما نعود إليه إن سمح الوقت. وفي سن السادسة والعشرين، كتب رواية "وزير غرناطة"، تعلم اللغة الفرنسية في سن الخامسة والعشرين، ثم انتسب بعد ذلك إلى المعهد العالي للدراسات العليا بالتاريخ والجامعة آنذاك في عهد الحماية. وتخصص في القانون الدستوري بعد أن كان فقيها ونال شهادة الدكتوراه في الحقوق، ودرس فيما بعد القانون الدستوري. والنتيجة أننا أمام علامة مفكر وفي نفس الوقت مثقف ينتمي إلى عصره، وما يميزه أنه مارس الكتابة على غير العادة بالنسبة لرجال السياسة، فالساسة حاليا لا يكتبون، لكنهم في زمن ما كانوا يكتبون مثله، يكفي الإشارة إلى أمثلة عبد الله إبراهيم وعلال الفاسي ومحمد المكي الناصري، في وقت كانت الصحافة أيضا تلعب دورا أساسيا في التشجيع على الكتابة. - المؤثر الرابع: وهناك مؤثر رابع وأخير، وهو الفاعل السياسي

الـذي كان له تأثير أيضا على هذه المذكرات، فعبد الهادي بوطالب ليس فاعلا عاديا، كان رجل دولة وكانت له تجربة مع محمد الخامس ومع الحسن الثاني، ويقول عن هذه التجربة، تعلمت في بحر السياسة أكثر ما تعلمت في رحاب الدرس والتحصيل، تعلمت منها أن بحر، الداخل إليه مفقود والخارج منه مولود، وتعلمت أن لهذا البحر شروطا ومن بين هذه الشروط التدرب على المغامرة، وطول النفس وتوقع الذي يأتي والذي قد لا يأتي، وتعلمت أن السياسة لها مصالح، ولكن تعلمت فوق كل هذا أن من اللازم على الفاعل السياسي ، على رجل الدولة أن يتقيد بتصوراته وأحكامه. بهذه المؤثرات حكى عبد الهادي بوطالب المذكرات، وبهذه الصفة يمكن فهم ما جاء في هذه القصة قصتي وفي شقيقاتها. القضايا متعددة لكن ما ينتبه إليه أن هناك قضايا غائبة في هذه المذكرات. مثلا يتحدث عن بعض القضايا وحين يلامسها يقول لم أعلم بها ولم اقرأها، والشاهد على ذلك مثلا الحديث الذي راج حول علاقته "بتزمامرت" و"سنوات الرصاص" يقول لم أسمع عنها ولم أحضرها، وفيما بعد قال إن الموضوع لم يطرح قط للنقاش أمامي، ويعبرهذا أكثر عن علاقاته بهذه الأحداث، حينما قال لم أمارس الحكم والسلطة باعتبارهما يعكسان التسلط والقهر، ولكن كنت دائما بجانبهما، أي بجانب حكم التسلط والقهر. هناك بعض القضايا هي الحديث مثلا عن العلاقة بين حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال وهي علاقة كما نعرف كانت في كثير من الأحيان تتسم بالفظاعة كما يقول عبد الهادي بوطالب نفسه، والغريب في الأمر بأننا كنا ننتظر من عبد الهادي بوطالب أن يتحدث بالتفصيل عن هذه الفظاعة فالمؤرخ يحبذ ويبحث عن هذه الدقائق، لكنه نهج سلوكا مغايرا وغير متوقع. لم تكن الغاية من روايته للذاكرة في هذا الحدث بالضبط ، هي فتح الجراح ولا تصفية الحسابات ولا النسيان، بل رسالته كانت تكمن في طي صفحة الماضي والنظر إلى المستقبل. عادة ما ينتاب أهل الشورى والاستقلال حالة من الغضب حينما نفتح هذا الملف. فالحاج معنينو ساورته مثل عبد الهادي بوطالب، حالة من الغضب سرعان ما تحكم فيها لما سأله محاوره عن تعصبه للحزب أجابه وهو ينتفض، وتشعر من الكلمات بأن هناك انتفاضة، بأن ذلك مرده رفض الحزب الوحيد حزب الاستقلال، وتعرض حزب الشورى والاستقلال للتصفية الجسدية والسجن والتعذيب، وتعرض الحزب عند بعض من كتبوا فيما بعد عنه وعن الحركة الوطنية لنوع من التعمية الممنهجة على أعماله وعلى إنجازاته. ويحيل هنا على اتهام الحزب بالكفر والعلمانية واتهامه أيضا بكونه ميالا إلى الجمهورية وأنه معارض للنظام الملكي. يقول من الصعب جدا أن أعطي تفاصيل ودقائق لصراع كان داميا بين حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال ثم بين حزب الاستقلال والحركة الشعبية، وقد آليت على نفسي بعد

أن تركت العمل الحزبي، وخاصة بعد أن توجهت كليا إلى التوجه الفكري والثقافي أن لا أنكأ جرحا أعتبره اندمل، خصوصا أن غيري ألف في هذا الموضوع وذكر أحداثا فظيعة كنت أعرفها لكنني لم أشأ أن أتطرق إليها في مذكرتي لأني تربيت على أن لا أحمل الحقد والضغينة. وكيفما كان الحال فهذه الأحداث دخلت في خبر كان، والأولى أن نطوي الحديث فيها. والعبرة بالنسبة لعبد الهادي بوطالب بالخواتم . فقد أصبح حزب الاستقلال فيما بعد حزبا يقبل التعددية، ومشاركا في حكومة ائتلافية، وأمينه العام يؤبن محمد بلحسن الوزاني بكلمة رقيقة ومنصفة، وعبد الكريم غلاب أحد رجالاته يكتب مقالات يذكر فيها الزعيم علال الفاسي مقرونا بمحمد الحسن الوزاني، فصاحب دفنا الماضي عبد الكريم غلاب مثله مثل عبد الهادي بوطالب، دفن هذه الأحداث مع الجيل المسؤول عنها، والذي انتقل إلى عفو الله أو تقاعد عن المسؤولية. أختم بالمثال التالي، والأمثلة كثيرة، وهو المتعلق بدستور 1962 وهي لحظة حارقة في تاريخ المغرب. أول دستور وأول مناسبة يمكن فيها أن يحدد مصير المغرب السياسي أين تكمن المفارقة في هذا الحدث؟ عبد الهادي بوطالب فيما قبل 1962 كان يدافع عن منظومة هي المنظومة التي آمن بها أيضا محمد بلحسن الوزاني وهي الدفاع عن نظام ملكية دستورية، وفصل السلط، ومعارضة الحزب الوحيد، والانتقال من نظام المخزن إلى نظام الحقوق والمواطنة. وكان الأستـــاذ يستعير في بعض الأحيان بعض المفاهيم التي جاءت فيما بعد، ودافع لمدة طويلة عن هذه المقولات، ولكنه في لحظات عرض هذا الدستور على الاستفتاء وكان يسمى دستورا ممنوحا، ولم يكن يفصل في السلط، وكان يعهد بالسلط لرئيس الدولة، في هذه اللحظة يتولى كتابة الدولة في الإعلام، بل أكثر من ذلك يدافع عن الدستور يوميا طيلة الحملة الاستفتائية، في النشرة الإخبارية، في التلفزة وفي الإذاعة. هل هذا فيه نوع من التناقض؟ كيف يمكن أن ينقلب عبد الهادي بوطالب بكل هذا المسار؟ أن ينقلب في لحظة عن قيمه وعن ما كان يؤمن به. يبرر عبد الهادي بوطالب فيقول: في اللحظة التي كان من المنتظر أن نفكر في هذا الأمر- وهنا يرتقي حتى مع مذكرات عبد الرحيم بوعبيد شهادات وتأملات حينما يسترجعون الماضي ويحاولون تأويله- ويقولون هل كان بالإمكان أن يكون هناك خيار آخر أو مسلك آخر؟ يقول الفرحة السارقة: هذا تعبيره: الفرحة السارقة أننا في اللحظة التي حققنا فيها الاستقلال أخذتنا الفرحة ونسينا شيئا آخر كان مهما. العامل الثاني أننا انشغلنا باضطرابات السنوات الأولى للاستقلال ثم التصدي للحزب الوحيد. في الحقيقة وأختم هنا بأن قبول الدستور 1962 هو قبول كان مطلوبا لأن المغرب دخل من خلاله إلى الزمن الحديث، دخل إلى زمن الدستور، أكيد أن الدستور في نظر عبد الهادي بوطالب كان دستورا قاصرا، ولكنه

قال بأن الدستور لم يكن قرآنا مقدسا وكان قابلا للتعديل، ويعلق فيما بعد على أن الشاهد على ذلك هو أنه عاش دستور 1970 و1972 والدساتير التي جاءت فيما بعد.....

إشكالية وثيقة المطالبة بالاستقلال في مذكرات الأستاذ عبد الهادي بوطالب

ذ. الصديق معنينو

الحمد لله

السيدات والسادة

في البداية أود تقديم الشكر إلى مؤسسة عبد الهادي بوطالب على وفائها والتزامها بالحفاظ على الذاكرة الوطنية عبر الاحتفال بشخصية لعبت أدوارا، في الحقل السياسي والثقافي والفكري، وتركت تراثا أدبيا ومعرفيا وذكريات لرجل حافظ رغم الزوابع على احترام وتقدير الجميع. عندما نجتمع اليوم للحديث عن عبد الهادي بوطالب، فإننا نشعر كأن الرجل يوجد بيننا، بطلعته البهية...بافكاره ومرونته وصلابته...بنكته ومراوغاته...ذلك أن الرجال العظام يظلون أحياء في الذاكرة الجماعية نرجع إليهم ونسائلهم كلما شعرنا أننا في حاجة إلى عصارة تجاربهم ونضالهم. وعندما نفتح سجل رواد الحركة الوطنية، نفاجئ بأن غالبيتهم رحلوا عنا دون أن يدونوا ذكرياتهم ومذكراتهم حفاظا على الذاكرة الوطنية الجماعية، وبذلك نشعر اليوم بفقر في هذا النوع من المرجعيات التي اعتاد السياسيون والمشاهير من الرجال والنساء، في كل بقاع العالم، أن يخلدوا بها نضالهم وأن يتركوا بصمات عن عملهم وكفاحهم. غير أن عبد الهادي بوطالب، بذكائه الوقاد، عمل على أن يترك مذكرات في شكل استجواب مطول مع جريدة "الشرق الأوسط" مع صحافي مهني لامع هو الصديق حاتم البطيوي...هذا الاستجواب هو جولة كاملة في حياة عبد الهادي بوطالب، وهي كذلك جولة في تاريخ المغرب الحديث، سواء إبان الحماية أو في الاستقلال. هذا الاستجواب، وثيقة فريدة، تلقي لنا الكثير من الأضواء على وقائع وأحداث، عشنا بعضها وسمعنا ببعضها الآخر...بوطالب في استجوابه هذا زودنا بمعلومات نادرة...فهو بحسه السياسي وتجربته في المعارضة والحكم، واقترابه بل ومشاركته في العديد من الأحداث، بهذه التجارب الفريدة تمكن من أن ينقلنا إلى جوهر الأحداث، وأن يحكي لنا ما كان خفيا عنا، مساهما في ملء بعض الثقوب في الذاكرة الوطنية. إن الموضوع الذي سأتناوله في هذا العرض، يتعلق بوثيقتي المطالبة بالاستقلال،

وملابسات إعدادهما وكواليس التوقيع عليهما...وملخص القول، إنه في نهاية سنة 1943، تم الإعلان عن تأسيس "حزب الاستقلال" كاستمرار للحزب الوطني...وفي أقل من أسبوعين، سيتقدم حزب الاستقلال، بوثيقة المطالبة بالاستقلال، يوم 11 يناير 1944، وسيسلمها للسلطان سيدي محمد، وللإقامة العامة وللأمريكيين والإنجليز. إن قراءة متأنية للتواريخ، لا تسمح بالاعتقاد، بأن الوثيقة تم إعدادها في ظرف أسبوعين، أي ما بين تاريخ الإعلان عن تأسيس الحزب وتاريخ تقديمها للملك...لذلك يمكن القول، إن الإعداد لها كان قبل ميلاد حزب الاستقلال، وأن عدة أطراف قد ساهمت في تحريرها، وأن محمد الخامس اطلع عليها، ووافق على صيغتها، وهناك من يقول بأنه "اقترح تغيير بعض جملها وكلماتها حتى تكون أكثر وضوحا في مطالبتها بالاستقلال". في هذا الموضوع يقول الحسن الثاني في كتابه "التحدي"... "إن الذين كانوا يظنون أنه من الممكن الوصول إلى الاستقلال، عن طريق الإصلاحات، أقنعهم والدي بأن يتبنوا استراتيجية وتكتيكا جديدين مفادهما للوصول إلى الإصلاح لابد من الاستقلال". ومن خلفيات هذه الحقبة السياسية، وجود تيار مؤلف أساسا من قدامى الثانويات والقريبين من القصر ومن حزب الاستقلال...هذا التيار كان يسعى إلى دمج "الحركة القومية" في الحزب الوطني قبل أن يصبح حزب الاستقلال...لقد تحدث عبد الهادي بوطالب، وذكر لنا دقائق الأمور، وكيف أنه تعذر الاستجابة لهذا الطلب، لأن قيادة الحركة القومية كانت في المنفى أو السجن وأن حل "الحركة القومية" لم تكن عملية سهلة. في هذا الموضوع تحدث محمد بلحسن الوزاني في مذكراته، الجزء السادس، بكثير من التطويل عن دوافع عدم الاستجابة لهذا الاقتراح "خوفا من بروز حزب واحد...قد يصبح حزبا تسلطيا"...هكذا لم يتمكن أحمد أبا احنيني ومحمد الزغاري من إقناع الحركة القومية، من حل نفسها، والاندماج في الحزب الوطني الذي سيحمل اسم حزب الاستقلال... في هذه الفترة كانت الوثيقة جاهزة، بعد أن قام قدامى التلاميذ بإعدادها...يقول عبد الرحيم بوعبيد في القليل مما تركه من مذكرات..."هذه الوثيقة قام بتحريرها أحمد الحمياني وأحمد أبا احنيني وهما من قدامى تلاميذ الثانويات وتم ذلك في منزل أحمد مكوار بفاس.." وأضاف..."هذا النص كما هو ظاهره تم تحريره من طرف قانونيين لذلك يبدو، وكأنه نطق بالحكم من طرف إحدى المحاكم ونتيجة لذلك لم يكن في نظر عدد من المناضلين نموذجا للوضوح.

لنعد إلى بداية 1944، إلى مذكرات عبد الهادي بوطالب، حين يقول..."في يناير 1944، وأنا في المعهد المولوي، سألني زميلي المهدي بن بركة...أين وصلتم في موضوع التحاقكم بحركة الاستقلال" فسأله بوطالب عن رأي الوزاني الذي قيل بأن مبعوثا زاره في "إيتزر"، مقر منفاه، فأجاب بن بركة "لم نستطع الوصول إليه لأنه تحت رقابة شديدة". ثم سأل بوطالب..."لقد بلغني بأن عريضة للمطالبة بالاستقلال تم التوقيع عليها، وأنها ستقدم قريبا للسلطان، فأجابني هذا صحيح وستقدم في أقرب الآجال"...ويضيف بوطالب قلت لابن بركة..."أريدك أن تخبر لجنتكم التنفيذية أنني مستعد للتوقيع على العريضة، ومعي المحامي محمد الجناتي، وطلبت منه أن يضيف إلى الوثيقة اسم الحركة القومية وسنوقع نحن الاثنين نيابة عنها"...هذا كلام كان في بداية يناير 1944، أياما قليلة قبل تقديم الوثيقة إلى السلطان. وكان عبد الهادي بوطالب والمهدي بن بركة يشتغلان معا في المعهد المولوي...يقول بوطالب..."كانت بيننا علاقة رجلين ينتميان إلى حزبين مشاكسين، ويعرف عن كل واحد منا أنه متعصب لحزبه، وماضينا مطبوع "بالتجاذبات السياسية". ويضيف بوطالب..."انتظرت جواب بن بركة، ولاحقته عبر الهاتف، وأخيرا ذهبت إلى بيته، فأخبرني قائلا..."يمكنك أن تحضر أنت والأستاذ الجناتي إلى منزل الحاج أحمد بلافريج، هذا المساء للتوقيع عليها...". في منزل بلافريج انتظرنا حتى الواحدة صباحا وقيل لنا بأنه يستحيل عليكما أن توقعا على الوثيقة ومن تم انصرفنا حزينين..."، هكذا إذن، ونظرا لرؤية حزبية ضيقة تمت إضاعة فرصة نادرة لعمل وطني كان يتطلب الوحدة والانسجام. لقد وقع وثيقة 11 يناير 1944 حسب ما تنشره جرائد ومقررات وأدبيات حزب الاستقلال 65 من المناضلين المنتمين والغير المنتمين...هكذا رددت ذلك الصحافة والإعلام...غير أن الحسن الثاني في مذكراته "التحدي" كتب يقول..."لقد وقع على هذه العريضة ثمان وخمسين من شخصيات المغرب"...هذا الرقم ذكره كذلك الدكتور مصطفى بوعزيز، في إحدى دراسته المنشورة بمجلة "الزمان" وذكره مولاي عبد الهادي العلوي في مؤلفه الضخم "المغرب وفرنسا"، كما أكده المؤرخ الفرنسي "شارل أندري جوليان" في كتابه "المغرب في مواجهة الأمبرياليات". لذلك من الواجب أن نطرح السؤال..ماهو العدد الحقيقي للموقعين على الوثيقة التي قدمت يوم 11 يناير؟ وكيف تمت إضافة التوقيعات السبعة؟ وما هي المعايير المعتمد عليها؟ ومتى تم ذلك؟ وهل يعتبر ذلك تحايلا على وثيقة تاريخية ومسا بمصداقيتها؟ أسئلة للتاريخ...

لنعد إلى عبد الهادي بوطالب...عندما قدم حزب الاستقلال الوثيقة إلى السلطان سيدي محمد، ارتاح الملك لهذا الإنجاز الذي شارك في إعداده...وفي هذا الموضوع يقول عبد الكريم غلاب في مؤلفه "تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب"..."عندما استقر رأي الحزب على المطالبة بالاستقلال عرضت اللجنة المكلفة الفكرة على الملك فتحمس لها وقال...الوقت قد حان للمطالبة بالاستقلال"...وقد اغتنم غلاب مناسبة الحديث عن هذه الوثيقة فنشر لائحة الموقعين عليها، وإذا بنا هذه المرة أمام 66 توقيعا عوض 65...ويقول العلوي في مؤلفه المشار إليه..."بأن الحزب سحب توقيع أحد الوطنيين وهو أحد علماء مدينة وزان بينما هو موجود في الوثيقة الأصلية". المهم عندنا أن الملك استدعى بسرعة عبد الهادي بوطالب يوم 11 يناير ظهرا أي بضع ساعات بعد توصله بوثيقة حزب الاستقلال...سأل الملك بوطالب بنوع من الصرامة..."لماذا لم توقع الحركة القومية؟ ما هي الأسباب؟" اضطر بوطالب إلى استعراض ما سبق أن أشرت إليه...وبالتالي سأله الملك، بعد أن أخبره أن المقيم العام الفرنسي ادعى بأن كل المغاربة غير متفقين على المطالبة بالاستقلال... في تلك الجلسة استقر الرأي على أن تقوم الحركة القومية، على وجه الاستعجال بإعداد وثيقة ثانية، وهي التي قام بوطالب بتحريرها مع عبد الهادي الشرايبي نائب الأمين العام...وفي ظرف ثماني وأربعين ساعة، يؤكد بوطالب، استقبل الملك وفدا عن الحركة القومية...كان ذلك صبيحة يوم 13 يناير 1944...ورغم أن إعداد العريضة تم بسرعة، فقد وقع عليها 31 من القوميين أغلبهم من فاس ومكناس وسلا والرباط...وهو ما تمكن القوميون من جمعه بسرعة...غير أن محمد بلحسن الوزاني في "الجزء الخامس" من مذكراته "حياة وجهاد"، نشر لائحة الموقعين على وثيقة 13 يناير وعددهم 26 عوض 31... وبعد المقارنة بين اللائحة المستخرجة من الوثيقة، ولائحة الوزاني، اتضح أنه لم ينشر أسماء القوميين السلاويين الخمسة الذين وقعوا وثيقة 13 يناير...فهل هو نسيان؟ هل هو خطأ في المطبعة؟ هل هو تصفية حساب مع السلاويين؟ لا أدري...المهم أن هاتين الوثيقتين تكونان اليوم ميدانا خصبا لمزيد من الدراسة، بعدما تعرضت له مما يمكن وصفه بـــ "حرب الأرقام". والحقيقة أن الأضواء كل الأضواء، سلطت على الوثيقة الأولى، وتم الاحتفال بالموقعين عليها، وتوشيحهم واعتنت الدولة بهم بينما الذين وقعوا الوثيقة

الثانية، والذين تم سجنهم ونفيهم مكثوا في الظل، وكأنهم وطنيون من درجة ثانية...إنني بالمناسبة، أدعو إلى تصحيح هذه الوضعية، وإنصاف التاريخ قبل إنصاف الأشخاص. إن كتابة تاريخ المغرب، يتم في بعض الأحيان، إما بنظارات حزبية أو إيديولوجية أو عن طريق تحريف الوقائع والأحداث...لكن ما هو أهم، هو أن الجيل الحالي، من 15 إلى 30 سنة، يجهل تاريخ المغرب، ولا يهتم بالقيم والمبادئ التي ضحى من أجلها الرواد، لذلك توجد قطيعة محزنة وعميقة بن الأجيال المغربية. اسمحوا في نهاية مداخلتي أن أعرب لكم عن مخاوفي من تطور الأوضاع نتيجة الطلاق بين الأجيال، وبروز مغاربة لا علاقة لهم بقيم وطنهم...ففي استطلاع للرأي، نشر أخيرا، ظهر أن ثلث المغاربة غير راضيين ولا مفتخرين بمغربيتهم، لذلك فنحن أمام هدير من الأعماق يؤشر على قرب الزوبعة...حفظ الله المغرب، ورحم الرواد...ورحم عبد الهادي بوطالب الذي كان وطنيا حتى النخاع، مدافعا عن القيم مشاكسا وعنيدا، طيبا ومنفتحا...رحمه الله وجازاه على ما قدمه لملكه وشعبه...

مؤسسة عبد الهادي بوطالب
FONDATION ABDELHADI BOUTALEB

مؤسسة عبد الهادي بوطالب
FONDATION ABDELHADI BOUTALEB

الجلسة الثانية للندوة من اليمين إلى اليسار
ذ. مجيد بوطالب، ذ. عبد العزيز بن عثمان التويجري،
ذ. عز العرب لحكيم بناني
تقديم : ذ. موراد موهوب

عبد الهادي بوطالب والعمل الإسلامي المشترك

ذ. عبد العزيز بن عثمان التويجري

حضرات السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

فيشرفني أن أشارك في هذه الندوة التي تعقد في الذكرى العاشرة لوفاة أستاذنا الجليل العلامة عبد الهادي بوطالب رحمه الله. والحديث عن هذا العلم المتميز حديث ذو شجون لسعة مجالاته ووفرة عطاءاته . لقد اخترت جانبا مهما من جوانب حياته الحافلة بالعمل المتعدد العطاء والمتفرد بين النظراء. وهذا الجانب هو جهوده في مجال العمل الإسلامي المشترك التي عايشت فترة مثمرة منها بجانبه في المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة إيسيسكو. وقد أشار رحمه الله إلى بعض منها في كتابه "نصف قرن في السياسة"، لكنه لم يتوسع في ذلك لكثرة المراحل التي عاشها، والمهام التي كلف بها. لقد نشأ العمل الإسلامي المشترك هنا في المملكة المغربية عندما دعا جلالة الملك الحسن الثاني بالتعاون مع شقيقه جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز رحمهما الله تعالى إلى عقد مؤتمر قمة لقادة دول العالم الإسلامي إثر جريمة حرق المسجد الأقصى على يد صهيوني أسترالي متطرف يوم 21 أغسطس عام 1969، تلك الجريمة التي هزت العالم الإسلامي وأيقظت فيه روح التضامن والتآزر لمواجهة الخطر الصهيوني الجاثم على فلسطين والمتربص بمقدسات المسلمين. وكانت تلك القمة الإسلامية التي عقدت في الرباط يوم 25 من سبتمبر هي الأولى في تاريخ العالم الإسلامي فلم يسبق أن عقد مثلها من قبل.

وقد نتج عن هذه القمة بيان أكد ضرورة قيام جهاز إسلامي ينتظم العمل الإسلامي المشترك في مجالاته المختلفة، ولذلك عقد مؤتمر لوزراء خارجية الدول الإسلامية في جدة في شهر مارس عام 1970 صدر عنه قرار بإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي، وفي المؤتمر الثاني لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في جدة في شهر فبراير عام 1972 صدرت المصادقة على ميثاق المنظمة، معلنة بذلك انطلاق العمل الإسلامي المشترك في إطار مؤسسي دولي. ومن الواجب هنا الإشارة إلى الدور المهم الذي قام به الأستاذ عبد الهادي بوطالب عندما كان وزيرا للخارجية في الإعداد للقمة الإسلامية الأولى ومتابعة ما نتج عنها من قرارات أفضت إلى إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي فيما بعد. وكما هو معلوم فقد أنشأت منظمة المؤتمر الإسلامي أجهزة متخصصة وأجهزة تابعة وأجهزة

منتمية لها كان في طليعتها البنك الإسلامي للتنمية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة -إيسيسكو" التي صدر قرار إنشائها في المؤتمر التاسع لوزراء الخارجية الذي عقد في داكار في شهر أبريل عام 1978 وصادق المؤتمر الحادي عشر لوزراء الخارجية الذي عقد في إسلام آباد في شهر مايو عام 1980 على النظام الأساسي للإيسيسكو، واعتمدته القمة الإسلامية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة في شهر يناير عام 1981. ثم عقد المؤتمر التأسيسي للإيسيسكو في الثالث من مايو عام 1982 في مدينة فاس العاصمة العلمية للمملكة المغربية وفيه انتخب الأستاذ عبد الهادي بوطالب بالإجماع مديرا عاما لها. ومنذ تلك اللحظة بدأ الأستاذ عبد الهادي بوطالب مسيرة تأسيس هياكل الإيسيسكو ورسم مسارات عملها، وقد واجه صعوبات تلك المرحلة بعزيمة قوية وجهود حثيثة حتى أصبحت الإيسيسكو كيانا حيا ينمو يوما بعد يوم ويحقق كثيرا من أهدافه التنموية الحضارية. وكنت شاهدا على تلك المرحلة ومشاركا فيها إلى جانبه في إطار مهامي الثقافية والمهام الدبلوماسية التي كان يكلفني بها في بعض الأمور ثقة منه وحسن ظن. وكان للأستاذ عبد الهادي بوطالب السبق في إنشاء اتحاد جامعات العالم الإسلامي الذي أصبح أمينا عاما له، كما كان له الدور البارز في اللجنة الدولية للحفاظ على التراث الحضاري الإسلامي من موقعه نائبا لرئيسها. لقد كان من حسن الطالع وجميل المآل أنني شرفت باختياري مديرا عاما مساعدا في الثقافة في الإيسيسكو من قبل المجلس التنفيذي الذي عقد دورته السادسة في إسلام آباد في شهر أغسطس عام 1985 لأنضم إلى فريق عمل الأستاذ عبد الهادي بوطالب وأواكب شطرا مهما من مسيرة بناء الإيسيسكو والانخراط في العمل الإسلامي المشترك بجانب علم كبير من أعلامه وعالم جليل من خيرة علمائه. إن جهود الأستاذ عبد الهادي بوطالب في ميادين العمل الإسلامي المشترك كبيرة ومخلصة، فقد شارك بعلمه وخبرته الواسعة وبفكره النير في إغناء هذا العمل وتطويره من خلال المؤتمرات والندوات التي عقدها أو شارك فيها ومن خلال المؤلفات والمحاضرات والمقالات التي تميز بها. وقد لاقى في ذلك تحديات جمة كان من أبرزها معارضة بعض المنتفعين من المسؤولين عن بعض المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي جهوده في سبيل توحيد العمل الثقافي والعلمي في إطار الإيسيسكو كما هو الشأن في اليونيسكو. ومن المؤسف أن الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في تلك الفترة كانت تؤيد تلك المواقف النفعية التي شرذمت العمل الإسلامي المشترك وأضعفته في ميادين الثقافة والعلوم والتكنولوجيا. ورغم ذلك فقد استطاع الأستاذ عبد الهادي بوطالب أن ينهض بالإيسيسكو ويحافظ على ريادتها واستقلال عملها في إطار نظامها الأساسي وقرارات مؤتمرها العام. ومن المواقف المهمة في تاريخ الإيسيسكو والعمل الإسلامي المشترك عقد المؤتمر الاستثنائي

الأول للإيسيسكو في شهر أكتوبر عام 1986 في الرباط الذي حصر عضوية المجلس التنفيذي في عدد من الدول الأعضاء يتم انتخابها بالتناوب من قبل المؤتمر العام، وأخرجت المؤسستان التابعتان للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وهما إفستاد وإرسيكا من عضوية المجلس، حيث كان وجودهما في المجلس معطلا لعمل الإيسيسكو ولا محل له من الإعراب ولا الصواب. وقد شهدت الإيسيسكو بعد ذلك نقلة نوعية مكنتها من العمل بصورة أكثر استقلالية كما هو حال اليونيسكو سواء في أنظمتها ولوائحها أو في برامجها وعلاقاتها مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الموازية. وفي ظل هذا الوضع المتقدم وضعت الإيسيسكو خطة عمل متوسطة المدى وخطة عمل ثلاثية منبثقة منها نفذت بنجاح كبير. وعندما حدثت أزمة الخليج الأولى تعامل الأستاذ عبد الهادي بوطالب معها بحكمة وبعد نظر جنبا الإيسيسكو الكثير من التحديات والعوائق. وأستطيع القول إن الأستاذ عبد الهادي بوطالب كان من رواد العمل الإسلامي المشترك وواضعي أسسه والعاملين على نجاح رسالته وبخاصة في الإيسيسكو التي كان مديرها العام الأول وباني كيانها، ولذلك فإن جهوده الكبيرة كانت ولا تزال محل تقدير العارفين بفضله وسبقه. وكذلك مؤلفاته الكثيرة التي عالجت قضايا العالم الإسلامي ومنها :

- الصحوة الإسلامية
- العالم الإسلامي والنظام العالمي الجديد
- الحكم والسلطة والدولة في الإسلام
- بين القومية العربية والتضامن الإسلامي

وغير ذلك من الكتب والدراسات المهمة التي أغنت المكتبة العربية الإسلامية بالفكر القويم والرأي السديد.

هذه لمحات من مسيرة الأستاذ عبد الهادي بوطالب وجهوده المقدرة في مجالات العمل الإسلامي المشترك والتي كنت شاهدا على كثير منها. وإننا ونحن نخلد ذكراه العطرة ونشيد بمآثره الجمة ندعو الله أن يتغمده برحمته الواسعة وأن يسكنه فسيح جناته ويجزيه خير الجزاء على ما قدم لوطنه وأمته من جليل الأعمال.

السياسة والأخلاق
من خلال مذكرات
الأستاذ عبد الهادي بوطالب

ذ. عزالعرب لحكيم بناني

مقدمة:

إشكالية البحث في التاريخ الراهن متعددة؟ نحن لا نميز دوما في البحث بين موقع المؤرخ المحايد وموقع المناضل وموقع الشاهد على العصر. والحقيقة أن كل باحث ينطلق من موقع محدّد أثناء محاولة استرجاع الذاكرة التاريخية. وإذا كان المؤرخ التقليدي يسعى إلى استرجاع الماضي كما كان بأمانة، فإن المؤرخ المعاصر يتحمل مسؤولية انطلاقه في التاريخ ونظرته إلى الحقيقة من موقع معين. فالمنظور هو الذي يقترب من زاوية معينة إلى الحقيقة، وليست الحقيقة التاريخية هي التي تفرض المنظور. من هذه الزاوية، ينظر الفيلسوف إلى تاريخ المغرب الراهن من زاوية إدماج الأحداث الجزئية داخل منظور شمولي، ومن خلال ربط الأحداث بنتائجها المحلية والدولية وترتيب المسؤوليات الأخلاقية على قدر المساهة الفردية في الأفعال الجماعية. وهنا سننظر إلى عبد الهادي بوطالب كشاهد وليس كمؤرخ وكفاعل سياسي وكرجل دولة. ولذلك فإن بحثنا لا يتعلق بالحقيقة التاريخية، كما كانت، ولكن بالإطار الفلسفي العام الذي ندرج فيه بعض القضايا التي عالجها أو المواقف التي اتخذها.

التباس العلاقة بين السياسة والأخلاق

أنطلق في هذه المداخلة من مفهومين هما "السياسة" و"الأخلاق"، أرجع في هذا العمل إلى منظور عبد الهادي بوطالب من جهة أولى، بحكم التوجس من السياسة كما ظهر في روايته عن سيرة بن الخطيب والتنكيل بمناضلي حزب الشورى والاستقلال و العلاقة الملتبسة بينهما في أذهان السياسيين اليوم وأستحضر الوضع الخاص الذي عاشه المغرب بعد 23 مارس 1965 ثم بعد ذلك خلال سنوات الجمر والرصاص من جهة ثانية.

أذكر في البداية أن عبد الهادي بوطالب كان رجل دولة بامتياز، بمعنى خاص، فهو قد ساهم في الحركة الوطنية وفي الدعوة إلى تكريس الديمقراطية والحرية من خلال مقالاته 'هذه سبيلي'؛ كما أنه أراد المساهمة في بناء الدولة الفتية بعد نيل الاستقلال. فسواءً من خلال عمله السياسي في حزب الشورى والاستقلال أو من خلال سلسلة مقالات "هذه سبيلي" أو مهامه الوزارية كان يهدف إلى تكريس الحقوق الأساسية للمواطنين من خلال المساهمة في وضع أسس الانتقال إلى الديمقراطية. كان يشتغل إذن على واجهتين: على واجهة سياسية من أجل الانتقال إلى دولة المؤسسات وعلى واجهة أخلاقية بمعنى دقيق للغاية، وهو معنى فلسفي بطبيعة الحال، ولكنه يرتبط بالمنظومة الدستورية كمرجعية أخلاقية معيارية تبرر مشروعية المنظومة السياسية. كان منظور عبد الهادي بوطالب قد سبق عصره في منظوره إلى العدالة، ونقصد عدالة المؤسسات الديمقراطية حينما تحتكم إلى مرجعية دستورية تكرس القيم الكونية (الدفاع عن الدستور)؛ مع أنه قد اشتغل كذلك في مجال العدالة القضائية ولم يتطرق بشكل مفصل إلى العدالة التوزيعية. كان منظوره إلى كيفية بناء المؤسسات الديمقراطية يواجه تحدّين كبيرين: التحدّي الأول هو التحدي الذي واجهه في أتون الصراع على الحكم بين التوجهات الديمقراطية والحركات الانقلابية؛ وقد تحدث في مختلف مذكراته عن العلاقة المتوترة التي كانت تجمعه كوزير عدل بالجنرال أوفقير، وكيف كان يدافع عن هيبة وزارة العدل في مواجهة وزارة الداخلية آنذاك؛ التحدي الثاني الذي واجهه عبد الهادي بوطالب كان اجتماعيا، وهو أن فئات عريضة من التلاميذ والطلبة كانت تعاني من الإحساس بالظلم، ولنقل بالتمييز descrimination بعد منع التلاميذ من الانتقال إلى الأقسام العليا عند بلوغ سن معين، وهو إحساس أخذ يتزايد في مختلف الشرائح الاجتماعية بحكم الظروف الوطنية والمحيط الدولي والحرب الباردة.

تحدي بناء دولة والعدالة التوزيعية

كانت الأحزاب السياسية الوطنية تطالب منذ فجر الاستقلال باقتسام السلطة وبالمساهمة في بناء الدولة، كما شارك عبد الهادي بوطالب بصفته الحزبية أو الذاتية في بناء المؤسسات. وقد اعتبر أن إقرار الديمقراطية والحريات العامة يتطلب الدخول في مفاوضات طويلة من أجل مؤسسات ديمقراطية؛ فقد كان يعتبر أن بناء الدولة التي لا تزال فتية يقتضي التفاوض مع الحكم وليس التفاوض ضد الحكم. فقد كان يروم القيام بإصلاحات من الداخل. يندرج المنظور الإصلاحي ضمن منظور الفلسفة السياسية الممتد في ألمانيا عبر كانط وهيجل.

لقد نظر بعض المؤرخين إلى كانط من زاوية الحقوق الاجتماعية وتحول كانط لديهم إلى فيلسوف اجتماعي. بالمقابل، اعتبر أنصار القراءة القانونية الدستورية لكانط أن أقصى ما كان كانط يصبو إليه هو أن يُدمجَ حقوقَ الإنسانِ ضمنَ شُروطِ مسطرة التشريع القانوني القائمة على قانون الحرية. فما كان يهم كانط هو وضع شروط صياغة القاعدة القانونية بما يسمح شيئاً فشيئاً بأجرأة حقوق الإنسان داخل صيرورة التشريع ذاتها. لم يكن كانط يهتم بوضع لوائح حقوق الإنسان لمواجهة الدولة، وهنا نقف على الفرق الموجود بين كانط ومجموعة من فلاسفة الأنوار وبين تأويل الحقوق كحقوق سلبية، أي كحقوق وضعت لمواجهة الدولة. من هذه الزاوية تم تأويل الحقوق بالمعنى الذي يملي على الدولة أن ترفع يدها عن التدخل في حرية الأفراد، بينما فسرها كانط على أنها عدم تدخل أي شخص كان في حرية أي شخص آخر؛ وأورد هنا تأويل أولي رول: "لا يعني الأمر حماية الحقوق ضد الدولة، بل يعني حماية الحقوق من خلال الدولة". هذا الرأي يتعارض مع من يقول إن حقوق الإنسان الحديثة حقوق ضد الدولة، بل يفيدُ أن الحقوق كما عرفتها اليونان وعرفها الإسلام والأديان السماوية عامة حقوق مرتبطة بالكرامة والوصول إلى الكمال وتحقيق الكليات الأخلاقية والضروريات الخمس. وهذا ما نجد شواهد شتى عليه في كتابات بوطالب، حينما قال إن الإسلام جمع "بين السياسة والسلطة والأخلاق، فطوع علم السياسة والحكم للمبادئ الدينية والقيم الأخلاقية في محاولة لجعل السياسة مثالية، وجعل رسالتها هادفة للسمو بالإنسان وتحقيق الفضائل العليا وتقوى السلوك، وصدق الأعمال والإخلاص في النيات". أفترض هنا أن الفلاسفة الذين دافعوا عن حقوق الإنسان كحقوق عمومية، بعيدا عن الحقوق السلبية، كانوا محافظين ويُشركون الدولة في صيرورة تحقيق الخير العام أو الخيرات الأساسية les biens fondamentaux، وما إلى ذلك.

تحدي بناء المؤسسات والحركات الطلابية

كان الاتجاه الذي دافع عنه عبد الهادي بوطالب يدخل في إطار فلسفة سياسية تتعارض مع توجه عام داخل الأوساط الثقافية والطلابية اليسارية وينظر إلى حقوق الإنسان كحقوق سياسية سلبية droits privés ضد الدولة. وقد كانت هذه الحركات الاجتماعية جزءاً من الحركات الأوروبية اليسارية التي ظهرت نتيجة الأهوال التي عرفتها الحرب العالمية الثانية. ظهرت هذه الحركات اليسارية الأوروبية لمحاولة

Wolfgang Kersting : Wohlgeordnete Freiheit. Immanuel Kants Rechts- und Staatsphilosophie. Mentis, Paderborn 2007, S. 290

تدارك الأخطاء الأخلاقية التي وقع فيها الآباء بعد أن تحالفوا مع النازية والفاشية و ساندوا الاستبداد السياسي. وقد اعتبر أوضو ماركفارد أن تلك الحركات الفـــوضوية استنـــدت إلى وازع أخلاقي يقوم على الشـــعـــور بالذنب والغضـــب والشعـــور بالإهانة والحاجة إلى مواجهـــة الهيمنة الرأسمالية والنظام الإمبريالي لتـــــدارك جبن الآباء وتدارك عجزهم عن مواجهة النظام الرأسمالي ؛ ولكن تلك الحركات سعت باسم مبادئ أخلاقية متباينة المصادر الماركسية في مختلف ألوانها، إلى زعزعة أركان الدولة الديمقراطية الناشئة في ألمانيا وعموم أوروبا. اعتبر ماركفارد مناهضة الدولة الديمقراطية كانت الوسيلة المستعملة للتكفير عن أخطاء الآباء. غير أن حركات مناهضة الدولة الديمقراطية داخل أروبا لم تعرف نفس المآل المأساوي الذي عرفته الحركة الطلابية والحركات اليسارية بالمغرب. فقد شكلت أحداثُ 23 مارس 1965 نقطة قطيعة أدت إلى ظهور أنفاس ولامالیف ثم إلى ظهور فورة ثقافية معارضة ازدادت قوة مع الصدى الذي أحدثه ماي 68. كان أوضو ماركفارد متعجبا من وجود مفارقة غريبة، بينما تخاذل الآباء عن مواجهة النازية، على خلاف ما كنا نفترض فيهم، تخاذل الأبناءُ عن مساندة الدولة الديمقراطية، على خلاف ما كنا نتوقع منهم. وإذا ما انتقلنا إلى الواقع السياسي المغربي، يظهر جليا أن الأحزاب الكبرى قد انتقلت من الاختيار الثوري إلى الاختيار الديمقراطي، من أجل المساهمة في بناء دولة المؤسسات.

من الأخلاق الفلسفية إلى القيم الدستورية

يتمتع موقف عبد الهادي بوطالب بمميزات خاصة، بحكم مواقعه المختلفة - سفيراً ووزيراً ومستشاراً ومديراً عاما للإيسيسكو- فهو كان يفضل المنظور الإصلاحي على الثوري. ويعتمد الإصلاح على الأخلاق في صيغتها الدستورية، بما أنه كان قد يئس من استحضار الأخلاق في العمل السياسي. فقد اعتمد على المرجعية الدستورية أساساً أخلاقياً تقوم عليه المؤسسات الدستورية.نعلم أن الدساتير تتطور مع ظهور حقوق جديدة،

Ulli F. H. Rühl: Kants Deduktion des Rechts als intelligibler Besitz. Mentis: Paderborn 2010, 65

الدولة في الإسلام. كتاب: عبد الهادي بوطالب: موقع العالم الإسلامي من الحوار الحضاري، ودراسات أخرى، الطبعة الثانية، منشورات الإيسيسكو، 2010، على الخصوص، فصل "الدولة في الإسلام"، ص. 26.

Odo Marquard : Philosophie des Stattdessen. Reclam, 2000 ; p. 94-107

بما أن فكرة الحق ليست ناتجة عن الطبيعة بل عن التاريخ. وإذا كان كيلزين وغيره قد شككوا في الحق الطبيعي وفي صلة القانون بالأخلاق، فإن تطور الدساتير جعلها تتبنى مبادئ حقوق الإنسان وتقوم بصياغة قانونية للمبادئ الأخلاقية الكبرى، ولذلك حصل اندماج بين البعد الأخلاقي والمضمون القانوني في القانون المغربي وقوانين أخرى. يتعلق الأمر على الدوام "بتقويم قانوني يظل ملازما للحق ولا يتعلق بموازنة أخلاقية تتجاوز القانون الوضعي." لكن هذا لا يعني أنه توجد علاقة تحليلية بين قضايا القانون والأخلاق. لا نتخيل القانون وأخلاق القانون كورقتين متطابقتين، بقدر ما نرى أن التقويم الأخلاقي ينفذ بدرجات متفاوتة إلى داخل القانون. فالعلاقة بينهما عارضة لا تقوم على الضرورة. تظل المعايير القانونية أكثر دقة ومهتمة بالتفاصيل وأكثر حرصا على جودة الصياغة ودقتها. ونذكر بهذه المناسبة كيف كانت نظرة بوطالب متبصرة حينما نظر إلى مأساة لبنان سنة 1987 في عز الحرب الأهلية، من لبنان الوفاق إلى لبنان الأزمة، في ضوء الدستور اللبناني: "والدستور اللبناني المعلن في مايو 1926 الذي أصدر الأمرَ به المفوضُ السامي الفرنسي [...] أقر توزيع مناصب الدولة بحسب النسبة العددية لكل طائفة، ونص على أن يستعمل العمل بمبدأ التوزيع الطائفي بصفة مؤقتة. لكن باستمرار تطبيقه حتى اليوم أصبح من نوع 'المؤقت الدائم'. " فقد كان يعتبر أن الدساتير تواكب في أساسها المعياري الأخلاقي التحولات الاجتماعية والسياسية في العالم العربي. فحينما أعلنت مصر وسوريا عن "وحدة اندماجية" بين البلدين، انتقد عبد الهادي بوطالب هذا المصطلح لأنه غير موجود في أدبيات القانون الدولي. وقد كان التباس المصطلح المعتمد علامة على غياب مرجعية دستورية واضحة لتلك الوحدة. وعامة، حينما كان بوطالب يرصد التحولات السياسية في العالم العربي كان يسعى باستمرار إلى فحص دلالتها الدستورية ومدى دقة المصطلحات المستعملة. ولذلك نظر بوطالب إلى الأخلاق والسياسة معا من زاوية جديدة تربط الأخلاق بعدالة المؤسسات الاجتماعية والسياسية. وعلى سبيل المثال، فإن مؤسسة الأسرة، فهي مؤسسة اجتماعية تنبني على أسس الأخلاق الإسلامية. ولذلك كان يدافع بقوة عن مؤسسة الأسرة ويرفض مصطلح

Dietmar von der Pfordten : Rechtsphilosophie. Beck, 2013. P. 72

Dietmar von der Pfordten : Rechtsphilosophie. Beck, 2013. P. 74

"الأحوال الشخصية" أو « le statut personnel » باللغة الفرنسية. فقد كان يعتبر أن الحفاظ على قيم الأسرة أكثر أهمية من الحفاظ على حقوق الأفراد. أفتح قوسا لأقول: بطبيعة الحال كان محمد عزيز الحبابي قد انتصر لمركزية الفرد الواحد في القرآن بينما أكد الجابري على ذوبان الفرد داخل الجماعة في تاريخ الإسلام، لأن الكفار كانوا يدخلون في دين الله أفواجا، وليس كأفراد.لم يدخل بوطالب في هذا الجدال حول أخلاق الطاعة والأخلاق الكسروية، لأنه منذ البداية لم يفتح نقاش عمومي بين الفلاسفة حول علاقة الفرد والجماعة ومخلفاتها على فلسفة الأخلاق وتصور الدولة وبناء حقوق الإنسان. أغلق القوس وأدعي أن تصور بوطالب ظهر واضحا في نتائج اللجنة الملكية الاستشارية لمراجعة مدونة الأسرة، بعد أن تم التخلي عن الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية كما تصورها سعيد السعدي. كان بوطالب يهدف إلى وضع إطار قانوني للحفاظ على الأسرة، وهي إحدى المميزات الأساسية التي لا يزال المجتمع المغربي يحافظ عليها.

الحقوق الإيجابية وحقوق الأسرة

غير أن الحفاظ على مؤسسة الأسرة لا يعني أنها تحتفظ بأولوية مطلقة في مقابل حقوق الفرد. فنحن عندما ننتقل من الإطار الفلسفي العام إلى الموازنة بين حقوق الفرد والجماعة نحتاج إلى الفقه الدستوري وإلى فقهاء القانون لترجمة الأحكام الدستورية العامة إلى مراسيم تطبيقية تراعي مبادئ الموازنة بين حقوق الأفراد والمصالح العامة. وقد تجلى ذلك في معالجة حقوق الإنسان وإشكاليات الفقر والبيئة. عمل علماء الإسلام على تقريب حقوق الإنسان من "حقوق العباد" وعلى إبراز استقرارها وثباتها بما أنّها "ليست حقوقاً طبيعيةً تمنحها جهةٌ قانونية أو مؤسسة مجتمعية، وإنّما هي وضع إلهيٌّ أراده الله للإنسان" ، وهي حقوق موضوعية وليست ذاتية، لأنّها لا تكتفي بحرية التعاقد، ذلك أنَّ "المنطلق الغربيَّ لتصور هذه الحقوق لائكيٌّ في المطلق، ومنطلقها الإسلامي دينيٌّ مقيّدٌ، وهو ما يجعل الإسلام يقول عنها أيضا إنها منحة إلهية للبشر، طبقاً للتكريم الإلهي ومضمون الاستخلاف بالإنابة عن الله في الأرض. " يقارن الفكر الإسلامي من زاوية أخلاقية مستويات الاختلاف

بنحمزة مصطفى 2019: قدرة الاجتهاد على إنتاج أحكام داعمة وحامية لحقوق الإنسان. في: أي مستقبل للبحث في العلوم الإسلامية؟ .مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، ص. 142

بوطالب عبد الهادي 2014: المرأة بين مقتضيات الشريعة والقوانين الدولية. منشورات مؤسسة عبد الهادي بوطالب، ص. 47

بوطالب عبد الهادي 2014: المرأة بين مقتضيات الشريعة والقوانين الدولية. منشورات مؤسسة عبد الهادي بوطالب، ص. 51

.عبد الهادي بوطالب: نصف قرن من السياسة. تقديم محمد سبيلا، منشورات الزمن 2001، ص. 38

بين النظرة التعاقدية الغربية لحقوق الإنسان والنظرة الاسلامية الاستخلافية وبين إطلاقية الحقوق ونسبيتها، كما يوازن بين حقوق الله وحقوق العباد وحقوق الأسرة والأفراد. من هذه الزاوية ظهرت الإعلانات الإسلامية لحقوق الإنسان (إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام 1990) كمرجعية أخلاقية تحث على مبادئ الكرامة والعدالة والمساواة كقيم مشتركة وعالمية. غير أن الفكر الإسلامي يتطرق إلى طريقة تنزيل الحقوق المطلقة على العوائد المتعارفة من خلال العودة إلى أصول الفقه وعلم الكلام. يعالج الفكر الإسلامي الحقَّ من خلال نظرية المصالح (كما ظهرت مع الإمام الشاطبي)، "والقصد من أحكام الشريعة الإسلامية في تقريرها للحقوق والتكاليف، هو تحقيق مصالح الناس، وهذه المصالح قد تكون مصالح عامة للمجتمع ككل، وقد تكون خاصة للأفراد، وقد تكون مصالح مشتركة بينهما. ومن القواعد الأصولية: 'أينما كانت المصلحة فثمَّ شرع الله' ". وتنبني المصلحة على أنَّ الحسن والقبيح عقليان لدى المعتزلة. "لا يختلف ما يراه الشارع حسنا عما يقر العقل بحُسنِهِ". وعليه، فإنَّ حقوق الإنسان بين الإسلام والقوانين الوضعية أصبحت من بين القضايا الكبرى المطروحة في الفكر الإسلامي.

خاتمة:

يندرج موقف عبد الهادي بوطالب ضمن خط الأحزاب الديمقراطية التي واجهت المعارضة الجذرية التي رفضت المشاركة في المؤسسات السياسية الرسمية، ومارست النقد من خارج المؤسسات، واستثمرت مفاهيم العنف الرمزي (بورديو) أو الآليات الإيديولوجية للدولة (ألتوسير) أو ضحية الميكرو سلطة (فوكو) لتعزيز هذا النقد على امتداد العقود. بالمقابل، لم يشأ عبد الهادي بوطالب أن يعيش على هامش المؤسسات، بقدر ما اكتسب الوعي بالحاجة إلى إصلاحها وتعزيزها بقاعدة دستورية صلبة. فقد اعتمد بوطالب المرجعية الدستورية من أجل المساهمة في البناء الديمقراطي، سعيا منه إلى إقامة "ملكية دستورية برلمانية عصرية". لذا، عمل وزيراً في عدة وزارات ومستشاراً ملكيا وسفيرا ومديرا عاما للإيسيسكو في نفس الإطار. بطبيعة الحال، لم تعرف الجهود الكبرى التي قام بها بوطالب والباحثون والفلاسفة الذين ينتمون إلى نفس جيله استمرارية ثقافية، لا من زاوية فلسفية ولا سياسية، لاسيما مع أعمال عبد الهادي التازي ومحمد عزيز الحبابي وأحمد بنسودة وعبد الوهاب التازي سعود وغيرهم. ولذلك، فإن إحياء ذكرى عبد الهادي بوطالب مناسبة لمحاولة ربط السياسة بالأخلاق بناء على أسس دستورية تحتاج إلى تطوير مستمر، ولو أن الإشكال يظل قائما خارج المنظومة الدستورية التي اعتمدنا عليها.

مؤسسة عبد الهادي بوطالب
FONDATION ABDELHADI BOUTALEB

صورة جماعية للأساتذة المحاضرين

مؤسسة عبد الهادي بوطالب
FONDATION ABDELHADI BOUTALEB